تمكين المرأة كإستراتيجية للتنمية المستدامة

دكتور

حازم محمد إبراهيم صقر

قسم التخطيط الاجتماعي

كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة حلوان

2017

تمكين المرأة كإستراتيجية للتنمية المستدامة

دكتور

حازم محمد إبراهيم مطر

قسم التخطيط الاجتماعي

كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة حلوان

٢٠١٧ م

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف
ولا يجوز بأي حال او بأي طريقة الاقتباس
دون الرجوع للمؤلف
حازم مطر
hazemmattr@gmail.com
01096742439

مقدمة :-

خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين تعاظم معنى التمكين بين الباحثين الاجتماعيين، لأنه يعتبر من المفاهيم الحديثة التي ارتبطت بالتطورات الحديثة التي لحقت بمهنة الخدمة الاجتماعية وفرضت نفسها على أسلوب الممارسة المهنية، وذلك للعمل على تنمية قدرة الأفراد على فهم البيئة التي يعشون فيها والقيام بالاختيارات المناسبة ومواجهة المشكلات التي تعترضهم، وأيضاً المطالبة بحقوقهم خاصة مع الاتجاه السائد في الخدمة الاجتماعية لعملها مع الفئات الضعيفة الفقيرة أو المستبعدة في المجتمع.

والتمكين يشير إلى عملية مساعدة الأفراد والأسر والجماعات والتنظيمات والمجتمعات على زيادة قدراتهم الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية واستثمارها في تحسين ظروفهم وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

وفي إطار مهنة الخدمة الاجتماعية يعرف التمكين على أنه أسلوب يسعى لمساعدة العملاء لامتلاك القوة لاتخاذ القرار والعمل عبر حياتهم والتقليل من تأثير المعوقات الشخصية والاجتماعية التي تعوق ممارسة القوة الموجودة لديهم وذلك بزيادة المقدرة والثقة بالنفس لاستخدام وانتقال القوة من البيئة إلى العملاء.

ثانياً: مفهوم التمكين:-

١- المفهوم اللغوي للتمكين:

التمكين في اللغة: مصدر الفعل (مكن) الذي يتكون من الحروف (م، ك، ن) ومنه (أمكنه) منه بمعنى أستمكن المرأة من الشئ، وتمكن فلان من الشئ، وفلان لا (يمكنه) النهوض أي لا يقدر عليه، وفى اللغة الإنجليزية يشير قاموس لونجمان إلى كلمة مكن (Empowerment) بمعنى إعطاء الشخص تحكماً أكثر في حياته، والتمكين يحتاج إلى مقومات تؤدى إليه تستهدف العلاقة الإيجابية والثقة والشعور بالشراكة بين المجتمع والمواطن، وهو حالة من الشعور بالعدالة والمساواة ضد التمايز في الحقوق والمواطنة والتعامل، ومن ثم فإن المساواة مفهوم محوري في التمكين خاصة في الفرص والموارد المتاحة.

٢- مفهوم التمكين:

توسيع قدرات الناس وزيادة خياراتهم وبالتالي فهو يرتبط بشرط أساسي بزيادة الحرية التي تنطوي على التحرير من الجوع والفقر والجهل والمرض ومشاركة الناس في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم.

٣- التمكين في التاريخ الإسلامي:

ورد مصطلح التمكين في الثقافة العربية الإسلامية في القرآن الكريم، فقد ذكرت كلمة

التمكين فى القرآن الكريم فى أكثر من موقع، وفى عدة مناسبات، وخاصة فى سورة الحج حيث يقول تعالى: (الذين إن مكناهم فى الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور) (الآية: ٤١)

٤ – البعد السياسي للتمكين:

يعكس مفهوم التمكين مفهوم التنمية فى عقد التسعينات من القرن الماضى، وتلاقى المفهومان معاً ، وكما تحتاج عملية تفعيل التنمية الى التمكين وتقوية أفراد المجتمع بصفة عامة من أجل تحقيقها، يحتاج الفقراء بصورة خاصة لتقويتهم وتمكينهم من أجل تحقيق التنمية كعنصر بشرى فاعل فى حدوثها وكحق من حقوقهم الإنسانية. فأيهما يؤدى للآخر وسبب فى تفعيله أنها قضية أيديولوجية نظرية.

وقد يرجع السبب الرئيسي في المشكلات العديدة المزمنة فى المجتمع النامى ومؤسساته والى التهميش المتعمد تجاه شرائح محددة من الناس وخاصة الفقراء، أو حتى تهميش مؤسسات أو مجتمعات محلية. وتعتبر المشاركة السياسية بعدًا أساسيًا من أبعاد التنمية البشرية.

٥ – البعد النفسي للتمكين:

يعنى التمكين تهيئة الإنسان ودعم نموه النفسي بما يحقق تفعيل قدراته واستعداداته وطموحاته الذاتية، حيث يختار بإرادته فرصته من فرص عديدة متاحة، ويركز على تمكين الإنسان لكي يصبح عضوًا فى جماعة أو مجتمع له قدراته وإمكاناته للقيام بأدواره المتوقعة ويمكن أن ينمو ويتطور من خلال عمليات عديدة أهمها:

– التفاعل الاجتماعي كعلاقة اجتماعية متبادلة بين شخصين وشخص أو مجموعة أشخاص حيث يؤثر سلوك كل منهم فى سلوك الآخر ويتأثر به.

– فعاليات التنشئة الاجتماعية والتطبيع الاجتماعي.

– عمليات التعلم.

– فعاليات وسائط التأثير الاجتماعي الأخرى المختلفة، كمؤسسات التنشئة الأجتماعية الأولية والثانوية والميديا ووسائل الأتصال.

ولذا فإن الأكثر تمكيناً أكثر توافقا أجتماعياً ونفسياً ،وأكثر تقديراً لذاته وأنسانيته، وأكثر أنتماء.

٦– الأبداع والتمكين:

إن العلاقة بين الإبداع والتمكين متبادلة حيث الأكثر أبداعاً أكثر قوة وتمكيناً كما يؤدى التمكين الى الأبداع وأن المناخ المشجع للإبداع وروح الابتكار من خلال التمكين الذى يمكن أن يكون من خلال مقومات الديمقراطية الاستقلالية والاعتماد على الذات، وتعزيز ثقافة اللامركزية والمحلية وتوفير هذه المقومات ليس فقط لدى المسؤلين ولكن أيضاً لدى الفقراء الذين يعملون بشكل مباشر ويواجهون العوائد والآثار ويحاولون حل مشاكلهم.

أن الإبداع يساعد فى تفجير طاقات البشر والتدريب على التفكير اللاعقلاني الذى يقود الى حلول مبنية على أسس عملية محددة ومؤكدة النتائج، ويعد الفقراء طاقة بشرية يمكن أستثمارها أفضل أستثمار، ولكن بشروط محددة واستراتيجيات التعليم والتعلم، والمناخ المشجع، أليس الفقراء طاقة بشرية غير مستغلة ولم تنفجر بعد؟ أو ليس التمكين فى أطار المناخ الأبتكارى المدعم أساس التقدم والرقى والحضارة الإنسانية؟ أو ليس لدى الفقراء قدرات عقلية واعدة تصنع نهضة المجتمع؟ وأخيرًا أليس الفقراء طاقة بشرية معطلة؟ أنها مسئولية مجتمعية من خلال مناخ مشجع واستراتيجيات داعمة.

٧– التمكين القانوني:

يعد مفهوم التمكين القانوني من المفاهيم الحديثة نسبياً، لكنه يستند إلى ركيزتين راسختين في الفكر التنموي وهما الحكم الرشيد بعناصره المختلفة، ومكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعي. كما يثري هذا المفهوم بعدين مهمين للحقوق الاقتصادية وهما (حقوق الملكية، حقوق العمل). ويجب التأكيد على أن عناصر القانون راسخة في روح ونص القانون الدولي لحقوق الإنسان خاصة في المادة رقم {١} من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ونصها:" يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلا وضميرا وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء"، ويتطلب تعزيز وتقوية دور الحركة الحقوقية في مجال التمكين القانوني للفقراء تبني استراتيجية تقوم علي ما يلي:

١- جذب اهتمام المنظمات والمؤسسات الحقوقية للاهتمام بالعمل في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تأسيس وحدات ولجان متخصصة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وإطلاق المشاريع ذات الصلة.

٢ - دعم قدرات المنظمات الحقوقية المتخصصة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من خلال:

– دعم جهود هذه المنظمات لامتلاك وتطوير المهارات وبناء المعرفة بين كوادرها الناشطة.

– تقوية دورها في مجال زيادة الوعي والمعرفة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وآليات إنفاذها من خلال برامج التوعية والتدريب المتخصص بين الناشطين في مجال حقوق الإنسان.

– تقوية دورها في مجال المراقبة والرصد والتوثيق وإعداد التقارير.

– تقوية دورها في مجال فحص التشريعات والسياسات وتعزيز قدرتها على اقتراح البدائل.

– تقوية دورها في مجال إعداد وتنفيذ الحملات.

– تقوية دورها في مجال تقديم المساعدة والتمثيل القانوني للضحايا.

٣ - تأسيس آلية للتعاون فيما بين المؤسسات المتخصصة والمعنية بتعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تكفل تحقيق أهداف التنسيق وتبادل التضامن والتأييد وتبادل أفضل الممارسات.

٤ - تأسيس منبر للحوار الاجتماعي لتعزيز الحوار بين ممثلي الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني.

والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات الدولية المتخصصة والأكاديميين والخبراء.

٥ - حث الحكومات التي لم تنضم للعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية على الانضمام إليه، والعمل على استخدام المواثيق الإقليمية لحقوق الإنسان لتعزيز ضمانات حماية الحقوق فيها.

ويمكن الإشارة إلى الركائز الأربع للتمكين القانوني وهي:–

الركيزة الأولى: الوصول إلى العدالة وسيادة القانون:

ويجب أن تعمل إجراءات التمكين القانوني في هذا المجال على تحقيق ما يلي:

– ضمان حصول جميع الأفراد على الحقوق الأساسية المتمثلة في التمتع بهوية قانونية والقيد في السجلات عند الولادة.

– إبطال أو تعديل القوانين واللوائح المتحيزة ضد حقوق الفقراء ومصالحهم وسبل معيشتهم.

– تسهيل إنشاء منظمات وائتلافات تابعة للدولة والمجتمع المدني لضم مساعدين قانونيين يعملون لصالح الفئات المستبعدة.

– تأسيس منظومة شرعية تنظم احتكار الدولة لوسائل الإكراه، وذلك على سبيل المثال، من خلال وضع السياسات الفعالة وغير المتاحة.

الركيزة الثانية: حقوق الملكية.

تعد الملكية سواء الفردية أو المشتركة مع الآخرين أحد حقوق الإنسان. ولابد لإجراءات التمكين القانوني في هذا المجال أن تحقق ما يلي:–

– تدعيم إقامة نظام حوكمة فعال للملكية الفردية والجماعية في إطار السعي لدمج الاقتصاد غير الخاضع لسلطة القانون في الاقتصاد الرسمي ولضمان سهولة تعامل المواطنين معه.

– توسيع النطاق الذي تتوفر من خلاله حقوق الملكية، بما فيها ضمان الحيازة، من خلال السياسات العامة الأخرى مثل إمكانية الحصول على المساكن والقروض منخفضة الفائدة وتوزيع أراضي الدولة.

الركيزة الثالثة: حقوق العمل

يجب التأكيد على أن التحسين المتواصل لحقوق العمل والحقوق الاجتماعية على نجاح اقتصاد السوق، ويأتي ذلك من خلال ما يلي:-

- احترام الحرية النقابية وتشجيعها بما يعزز هوية الفقراء من العاملين والارتقاء بقدراتهم.

- تحسين نوعية لوائح العمل وأداء مؤسسات سوق العمل؛ بما يخلق تكاملا بين سبل حماية الفقراء ومعدل إنتاجيتهم.

وفي تقرير "للأمم المتحدة٢٠٠٤" أكد على أن التمكين ضرورة حتمية لتحقيق المساواة ويتحقق ذلك من خلال المطالبة بحرية، وعلى أساس من تكافؤ في الفرص بمشاركة عادلة في الثروات التي أسهموا في تحقيقها، وأيضاً الحصول على العمل المناسب والعلاقة بين أصحاب الأعمال والعاملين لديهم.

الركيزة الرابعة: حقوق ممارسة الأعمال التجارية

ويتم إجراء التمكين القانوني في هذا المجال من خلال:-

- ضمان الحقوق الأساسية لممارسة الأعمال التجارية،بما في ذلك الحق في البيع والحصول على مكان للعمل.

- توسيع إمكانية الحصول على فرص عمل جديدة من خلال البرامج المتخصصة لتعرف أصحاب الأعمال الحرة بالأسواق الجديدة ومساعدتهم على الالتزام بالقواعد والمتطلبات.

٨- التمكين السياسي / الاقتصادي.

تذهب الأدبيات في الخدمة الاجتماعية إلى الإشارة إلى التمكين السياسي بأنه " أسلوب يسعى لمساعدة الناس لامتلاك القوة لاتخاذ القرار والعمل عبر حياتهم والتقليل من تأثير المعوقات الشخصية والاقتصادية والسياسية التي تعوق ممارسة القوة للحصول على حقوقهم السياسية داخل المجتمع، ويكمن التمكين السياسي من خلال العمليات التالية وهي:-

١- التعبير عن المصالح:

يقصد بهذه العملية " تلك العملية التي يطرح بها الأفراد والجماعات مطالبهم على صانعي القرار السياسي". وهي تمثل بوجه عام الخطوة الوظيفية الأولى في عملية التحويل السياسي، أي تحول المدخلات إلى مخرجات . ويتم التعبير عن المصالح عادة من خلال منظمات متخصصة مثل المؤسسات الجماهيرية الطوعية كالأحزاب السياسية وجماعات المصالح، واتحادات العمال، والنقابات المهنية، والغرف التجارية .

ويمكن التعبير أيضاً من خلال ناحية أخرى وهي جماعات غير المتخصصة وهي كالمظاهرات والتجمعات والاعتصام للتعبير عن مصالحهم أو احتياجاتهم.

٢-تجميع المصالح:

تشير هذه الوظيفة إلى تلك العملية التي يتم من خلالها "تحويل المطالب المتبادلة إلى بدائل سياسية عامة".وذلك عن طريق إيجاد نوع من السياسات التي من شأنها أن تؤلف وتوائم بين المصالح المتضاربة.

٣-صنع القواعد:

يشير هذا التعبير بوجه عام إلى مفهوم (التشريع) أو (سن القوانين)، ويشير أيضاً مفهوم صنع القواعد إلى عملية واسعة النطاق، تشارك فيها كثير من المؤسسات مثل " البرلمان" أو من الأحزاب السياسية .

٤-تطبيق القواعد:

تقابل هذه الوظيفة ما تقوم به السلطات التنفيذية من مهام في التقسيم الكلاسيكي لسلطات الدولة . ولكنها تختلف عنها من حيث أن هذه المهام لا تناط بجهاز واحد أو مؤسسة بذاتها– كمجلس الوزراء – بل إن ثمة عديد من البني والمؤسسات التي تشارك بقدر أو بآخر في تحمل أعبائها. ويرجع ذلك بوجه عام إلى اتساع حجم النظام السياسي وتعقد البيئة التي يتفاعل معها، فضلاً عن تعاظم المهام، والأعباء المنوطة به.

٥-الفصل في المنازعات وفق القواعد:

تشير هذه الوظيفة إلى عملية صنع القرارات الرادعة إزاء كل انتهاك لأي قاعدة نظامية مقررة لمعاقبة الخارجين على النظام العام.

٩– التمكين الاجتماعي:–

تختلف وجهات نظر العلماء والباحثين حول التمكين الاجتماعي، فهناك من ينظر إلى التمكين على أنه هدف في حد ذاته، وأحياناً أخرى ينظر إليه كعملية، وثالثة كاستراتيجية لذلك تعددت التعريفات الخاصة به.

ويتضمن التمكين الاجتماعي التعاون والتضامن والتكافل الاجتماعي، ويهدف إلى تعزيز قيم التطوع والمشاركة الاجتماعية وترسيخ المسئولية لمواجهة المشاكل الاجتماعية مثل التفكك الاجتماعي.

ثالثاً :التمكين في الخدمة الاجتماعية:

قبل أن نتناول مفهوم التمكين في الخدمة الاجتماعية سوف نقوم بعرض تطور اهتمام الخدمة الاجتماعية باستراتيجيه التمكين وذلك علي النحو التالي :-

١- بدأت الخدمة الاجتماعية في الانتشار والتوسع التدريجي علي حساب نظام الإحسان فقد بدأت في تطبيق برامج لمساعدة الأمهات ولإعطاء معاشات للأرامل منهم تحت ضغط من بعض المنظمات الاجتماعية المهتمة بحماية ورعاية الطفولة والأمومة.

وبذلك نجد أن الخدمة الاجتماعية ركزت اهتمامها علي الأنشطة العلاجية ذات الطبيعة الطارئة كرد فعل لمواجهة عجز الأنظمة الاجتماعية الأساسية علي القيام بوظائفها وبذلك فإن المجتمع ينظر إلي العملاء كعاجزين ومتلقين للخدمات غير قادرين علي الوفاء باحتياجاتهم الأساسية فهي تعتبر العميل مختلفا عن الأسوياء في إنه أقل كفاءة ومقدرة ومهارة عن أقرانه الأسوياء.

٢- مع حدوث تطور في نظريات الممارسة التقليدية في الخدمة الاجتماعية تطورت النظرة إلي أفراد المجتمع وبدأ النظر إليهم باعتبارهم أفراد لديهم القدرات والإمكانيات والتي من الممكن استخدامها لمساعدتهم علي المشاركة في اتخاذ

القرارات وبالتالي إشباع احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم ويقوم الأخصائي الاجتماعي بمساعدة أفراد المجتمع علي اكتشاف قدراتهم وإمكانياتهم ويبث فيها الثقة بالنفس وأنهم قادرون علي التعرف علي الأسباب الحقيقية لمشكلاتهم بالمعلومات والحقائق علي طبيعة المشكلات التي يواجهونها.

أن المرادف لكلمة تمكين في اللغة الانجليزية هو كلمة Enabling، وليس Empowering، أما الترجمة الصحيحة لمصطلح Women Empowermentفهي: "استقواء المرأة" (فكلمة Power تعني قوة، وكلمة Empowering تعني تقوية، وكلمة Empowerment تعني استقواء)، و"استقواء المرأة Women Empowerment"، يعني تقوية المرأة لتتغلب على الرجل في الصراع الذي يحكم العلاقة بينهما وفقا للثقافة الغربية التي أفرزت ذلك المصطلح.

تعني كلمة التمكين لغةً التقوية أو التعزيز، فالتمكين هو دعم البنية التحتية في المنظمة، عن طريق تقديم المصادر الفنية وتعزيز الإستقلالية والمسؤولية الذاتية والتركيز على العاملين في الورش، ومنحهم القوة والمعلومات والمكافآت والمعرفة وحمايتهم في حالات السلوك الطارئ والغير المتوقع خلال خدمة المستهلك، والتركيز على العاملين الذين يتعاملون مع المستهلك ويتفاعلون معه.

أبعاد التمكين:

" قام Lashely and McGoldrick عام ١٩٩٤م بتحديد أربعة أبعاد للتمكين يمكن من خلالها أن توفر وسيلة لوصف أو تحديد هيئة التمكين المستخدم في إي منظمة. وفيما يلي عرض لهذه الأبعاد باختصار كما يلي:-

البعد الأول: المهمة

يقوم الفرد بأدائه لمهامه بحريه تامة، والعمل باستقلالية وتحقيق الأهداف التي قامت بوضعها المنظمة سواء كان العمل فردي ام بشكل جماعي .

البعد الثاني : القوة

يأخذ بعد القوة بعين الاعتبار الشعور بالقوة الشخصية التي يمتلكها الأفراد نتيجة تمكينهم. ما المهام التي يقوم بها الأفراد الممكنين؟ وإلى إي مدى السلطة التي يمتلكها الفرد محددة في المهام؟ وإلى إي مدى تقوم الإدارة بجهود لمشاركة العاملين في السلطة وتعزيز شعورهم بالتمكين؟

البعد الثالث: الالتزام

يرتبط التزام الموظف برفع معنوياته عن طريق زيادة تحفيزه لأداء عمله من خلال توفير احتياجات الفرد للقوة والاحتياجات الاجتماعية وزيادة الثقة بالنفس.

البعد الرابع: الثقافة

يقصد بها الأسلوب التي تتبعه المنظمة لتنفيذ عملية التمكين والإستراتيجية التي تسعى المنظمة لتحقيقها، فإذا تم إدارة بيئة المنظمة وأسلوب تنفيذ التمكين بقدرة وفاعلية فأن التمكين سيعزز تحسين الإنتاجية، الجودة، تقليل التكاليف، تحقيق المرونة في العمل، ورفع مستوى الرضا الوظيفي.

مستويات التمكين:

تعتمد الكثير من المنظمات اليوم تطبيق برامج لتمكين العاملين ولكن بدرجات متفاوته، وتضم درجات أو نسب أو مستويات التمكين بطريقة تصاعدية وذلك بدءً بالتقرير وإنتهاء بالتنفيذ

التقرير ← النصح ← التوصية ← اتخاذ القرار ← التنفيذ

وبشكل عام فإن أساليب التمكين تسير في تسلسل كما هو موضح بالشكل التالي :

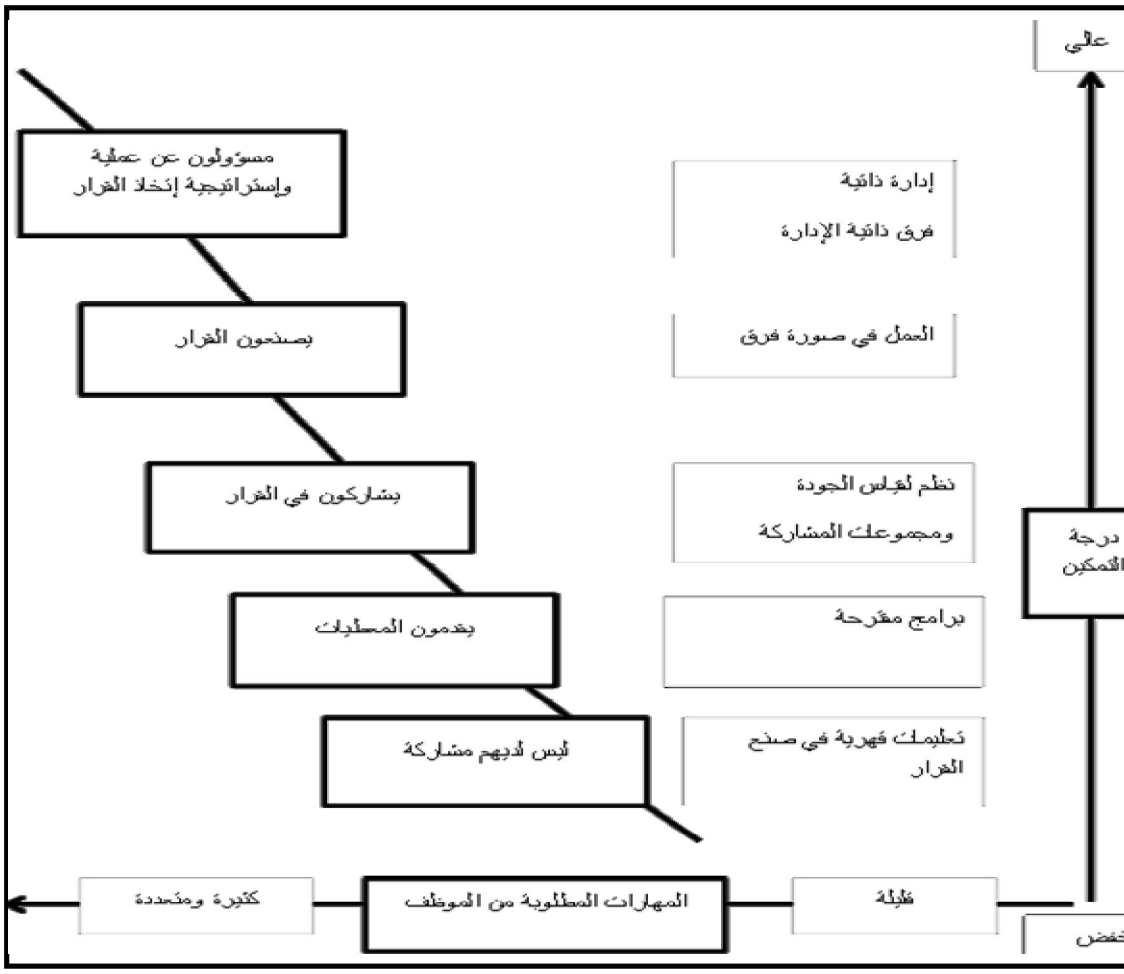

شكل تسلسل عملية تمكين العاملين

كما هو مبين بالشكل السابق تدرج مستويات التمكين بدءً من انعدام سلطة العاملين وإنتهائه بالتمكين الكامل ،حيث يتم وضع إستراتيجية المنظمة بمشاركة العاملين لديها.

وإذا كان التمكين هو قمة تدخل العاملين واشتراكهم في صنع واتخاذ القرارات فإن ذلك يتم على مستوى الأفراد ومجموعات العمل،حيث يتم اتخاذ قرارات أفضل الأفراد بغض النظر عن مكانتهم أو وظيفتهم.

تمكين المرأة

أصبح مفهوم تمكين المرأة من المفاهيم الشائعة في معظم الدول، خاصة في مجال التنمية الإجتماعية، وفي كتابات المرأة؛ حيث حلَّ مفهوم التمكين جوهريًّا – سواء في مناقشة السياسات، أو البرامج – محلَّ مفاهيم النهوض والرفاهية، ومكافحة الفقر والمشاركة المجتمعية، وشكَّل أحد المفاهيم الرئيسة في المؤتمرات المحلية والدولية، كما عرف أنه "دعم إمكانية المرأة وقدرتها على التأثير في المؤسسات الإجتماعية التي تؤثر في حياتها"

مفهوم التمكين في الخدمة الاجتماعية :-

تسعي مهنة الخدمة الاجتماعية إلى مساعدة الناس علي اكتساب مقدرة متزايدة لحل ما يقابلهم من المشكلات والعمل علي تعريفهم بالمؤسسات الموجودة بالمجتمع والتي يمكن من خلالها الحصول علي المساعدة المناسبة لهم وكذلك مساعدة

المنظمات حتى تتمكن من تأدية وظائفها وعلي الوجه المطلوب ولكي يتمكن أفراد المجتمع في مواجهة مشكلاتهم وتعمل مهنة الخدمة الاجتماعية علي الآتي :-

- مساعدة أفراد المجتمع علي اكتساب مهارات سلوكية تجعلهم أكثر اعتمادا علي الفهم في حل مشكلاتهم.

- تزويد أفراد المجتمع بالمعلومات التي تمكنهم من التوصل إلي مصادر الخدمات ومطالبة المسئولين إذا تعذر استفادتهم من هذه الخدمة.

- إيجاد مؤسسات تضم الجماعات المحتاجه حتى تكون أكثر قدرة علي التحرك لتحقيق مطالبها.

- مساعدة المؤسسات نفسها علي تنظيم نفسها داخليا لتقديم خدمة أحسن لأفراد المجتمع.

ولقد تعددت وجهات النظر التي تناولت مفهوم التمكين فيمكن تعريفه بأنه عملية مساعدة الأفراد ليكتسبوا القدرة علي اتخاذ القرارات والتصرف في حياتهم او مشكلاتهم كما يريدون من خلال التأثير علي جملة المواقف الاجتماعية والشخصية التي يمرون بها بالتدريب ونقل وتحويل القوة من البيئة إليهم وتحفيزهم علي تحقيق أهدافهم كما أن التمكين يمثل أطر عامة وأساليب رئيسية وعملية تهدف إلى مساعدة الفئات السكانية الضعيفة وتقويتها اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا بحيث تصبح أكثر قدرة علي المشاركة في اتخاذ وصنع قرارات تتصل بإشباع حاجاتهم ومواجهة وحل مشكلات مجتمعهم.

وتعرف بأنها العمليات التي يقوم بها الممارس المهني لمساعدة أفراد المجتمع علي تحقيق مطالبهم المشروعة وذلك بمساعدتهم علي أن يصبحوا قادرين علي التواكب مع الضغوط والمواقف والتحولات التي يمر بها المجتمع وذلك من خلال زرع الأمل وتقليل المقاومة والتكافؤ وتحديد وتدعيم مناطق القوة في الشخص وقدراته الاجتماعية وتجزئة المشاكل إلى أجزاء يمكن حلها بسرعة أكثر.

ويعرف التمكين بأنه عملية تهدف إلي مساعدة الأفراد علي تحقيق استقلالهم الذاتي وزيادة ثقتهم بأنفسهم من خلال زيادة معارفهم ومهارتهم وتنمية قدراتهم.

كما يعرف التمكين بأنه منح الأفراد في كافة المستويات والطبقات والسلطات والمسئوليات ليتخذوا قراراتهم بأنفسهم فالتمكين يتطلب قدرا كبير من انتماء الفرد للمجتمع أو المنظمة وهناك مصلحة تبادل مستمر بين احتياجات الفرد واحتياجات المنظمة أو المجتمع حينئذ يكون التركيز علي احتياجات الفريق أكثر من احتياجات الفرد، كما يعرف التمكين بأنه استراتيجيه محورية لممارسة تنمية المجتمع المحلي وتمكينهم من اتخاذ القرارات المتعلقة بهم هذا ويشمل مفهوم التمكين مجموعة من المعاني التالية:

الاعتماد علي الذات : أن الإنسان يحتاج إلى المعونة لبناء معلوماته ومهاراته كي لا يعتمد علي الآخرين للوصول إلى أهدافه ولكي يكون قادر علي تنمية أحواله المعيشية علي المدى القريب والبعيد ومن منظور تنموي يعني ذلك أن مشروعات التنمية بشكل عام من المهم أن تحتوي علي عنصر التوعية والتدريب كي يتمكن الأفراد من مساعدة أنفسهم وغيرهم كما أنها يجب أن تخطط لكيفية محافظة المجتمع علي مكاسب التنمية وزيادتها.

– حق الاختيار : الإنسان عنصر فعال في المجتمع ويعني ذلك أن الإنسان ليس شخصا متلقيا سلبيا ينتظر المعونة لانتشاله من الصعوبات المعيشية التي يواجهها بل يمكنه كذلك من المساهمة في تنمية ذاته ومجتمعه وفقا لمدي تلبية المشروعات لاحتياجاته ومدي مشاركة المشروعات له في تحديد أنشطتها وتنفيذها وتقييمها.

بناء قدرات التنظيم والعمل التعاوني : بشكل عام تتطلب عملية التغيير تضافر الجهود وإعطائها شكل مؤسسي وتكونت تلك المؤسسات ممثلة لفئات مجتمعية مختلفة وتتشكل المؤسسات حول تطلعات وأهداف تلك الفئة ويكون ثقلها في التأثير علي عملية التغيير أكبر لأنها تمثل مجموعة لها رؤية واحدة وليس مجموعة مشتتة من الأفراد وبناء المؤسسات يتطلب مهارة في التنظيم والإدارة ومن خلال منظور المشروعات التنموية يعني ذلك مساندة تكوين اللجان أو مساندة فعالية عمل المؤسسات الموجودة والتي تسعي إلى خدمة مصالح الأفراد الذين عادة ما يكونوا مبعدين عن عملية المشورة واتخاذ القرار في الأمور التي يمكن أن يكون لها أكبر تأثير في حياتهم ويمكن تلخيص أبعاد التمكين في الشكل التالي:–

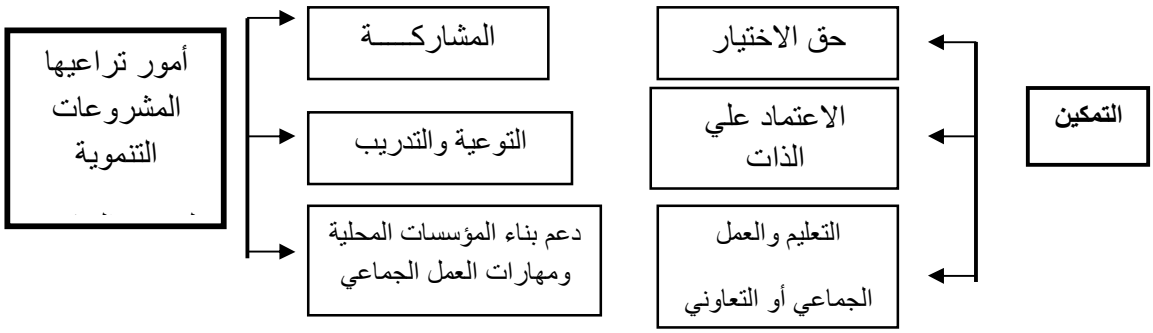

رابعاً: خصائص التمكين :–

١- عملية متصلة حيث يقدم لنا الأساسي المنطقي وراء تواصل عملية التمكين وينتج من العلاقة بين الأخصائي وأفراد المجتمع المحلي.

٢- التمكين ممارسة انعكاسية وهي انعكاس لعملية صياغة الأهداف حيث أن الخدمة الاجتماعية شأنها شأن المهن الإنسانية الأخرى تتطلب منهجا خاصا للممارسة بها.

٣- التمكين عملية تصاعدية حيث تميز بين العلاقات المختلفة بين الأخصائيين والمجتمع رجوعا هنا لفكرة التدرج الهرمي أو السلم من أول درجة وهي الخاصة بالرقابة أو السيطرة وصولا لقمة السلم (الدرجة النهائية) وهي الخاصة بالمشاركة .

٤- التمكين اثارة للوعي من خلال العمليات الحوارية حيث تتعلق هذه النقطة بجهود إثارة الوعي لدي الفرد أو الجماعة حيث ترتبط تلك العملية بالسياق الاجتماعي السياسي.

٥- التمكين وسيله فعاله لمكافحة الاضطهاد حيث يتضمن التمكين استراتيجيات ممارسة مهنية تتضمن وسائل كلية لتحقيق تحرر الفرد من الاضطهاد.

خامساً: أسس التمكين:-

- القدرة على صياغة وتحقيق الأهداف.
- المجموعة (التي تشارك في "القوة" مع و"السلطة").
- يسمح للأفراد بإدراك مصالحهم الخاصة.
- يمكن للفرد الحصول على القوة الداخل، وهذا يعنى الأحترام ومعرفة الذات.

– تعلم الفرد التفاوض والتعاون التى تساعده فى تحقيق أهدافه.

– الديمقراطية للتمكين وتعزيز ثقافة اللامركزية وثقافة المحلية.

– المشاركة الديمقراطية فى كل المستويات.

– أتخاذ السلطة وأمتلاك القدرة على المطالبة.

– استقلالية المنظمات المحلية.

سادساً: أهداف التمكين:-

١- نظرا لأن المحيط البيئي الذي يعيش فيه الأفراد يؤثر على طبيعة إدراكهم للواقع الاجتماعي فإن الأسر تتطلب مساعدة الأفراد عن التعبير عن آرائهم.

٢- مساعدة الأفراد بإتاحة الحد الأقصي من الفرص التي تساعد في إشباع حاجاتهم ومساعداتهم على اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم.

٣- تقليل الشعور بالانعزالية بين الأفراد وتنمية العلاقات فيما بينهم.

سابعاً: عناصر التمكين:-

يمكن تحديد عناصر التمكين فى العديد من العناصر نجملها فيما يلى:

– الإيثار ونكران الذات من أجل رفاهية الآخرين.

– القيم المشتركة – الخدمات العامة – الإتصال - بناء الثقة -السياق السياسي والإداري- المعلومات – التدخل- القيادة – الشبكات – التنظيم – القوة السياسية- المهارات- الوحدة- الثقة- الثروة.

ويلاحظ تعدد هذه العناصر وأن الثروة ليست العنصر الوحيد الحاسم بل جاء هذا العنصر فى نهاية عناصر التمكين.

ثامناً: أهمية التمكين:-

تضح أهمية التمكين في العناصر التالية:

- الاهتمام بالعمل الداخلي والخارجي
- بناء روح التعاون والإيثار
- بناء الثقة بالنفس وبالآخرين
- الأمانة في القول والعمل
- الاتصال الفعال والحوار الهادئ
- الاهتمام بعناصر الوقت والجهد والتكلفة
- المشاركة في الرآى والتعويض الفعال واحترام القانون
- الجودة العالية والتفتح والثقافة
- الاهتمام بالعنصر الإنساني والعمل بروح الفريق
- الأيمان بقدرة المواطنين على العمل والتحسين المستمر.

وبرزت أهمية التمكين أيضا في الخدمة الاجتماعية في الآتي:

١. التمكين يساعد الفرد على تحريره من الضغوط وصور الاضطهاد التي يتعرض لها يوميا

٢. التمكين ينادي بالمحافظة على حقوق الإنسان واحترامها

٣. التمكين مدخل يناهض العنصرية والتمييز بين أفراد المجتمع

٤. التمكين يهدف إلي المساواة والعدالة الاجتماعية

٥. التمكين يهتم بمساعدة الفئات الفقيرة والمحرومة والضعيفة

٦. التمكين يساهم في أحداث مشاركة بين منظمات المجتمع الواحد

٧. التمكين يسعى لتحقيق قيم ومبادئ مهنة الخدمة الاجتماعية لتطبيقها باتجاه مستحدث

تاسعاً: تمكين المرأة:-

بدأ استخدام مفهوم تمكين المرأة في السبعينيات، كمنطلق فكري لدفع نضال المنظمات النسائية من أجل تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية مع الرجال، وتطور المفهوم خلال التسعينيات واعتبرته المنظمات الدولية والهيئات المانحة عملية توسيع لنطاق الخيارات المتاحة أمام النساء ورفع مستوى إنتاجهن، ولقد برز مفهوم التمكين في عقد التسعينيات بقوة إثر إعلان الحكومات في مؤتمر – القاهرة للسكان والتنمية في ١٩٩٤ م، ثم في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين ١٩٩٥ م – تلك المؤتمرات التي أكدت على ضرورة إزالة كآفة العقبات التي تحول دون تمكين المرأة...، وتوالت المؤتمرات التي تؤكد على ضرورة تمكين المرأة بصفة عامة والمرأة العربية بصفة خاصة .

تمكين المرأة: Empowerment of women

إن تمكين المرأة هو تلك العملية التي تهدف إلى تحرير المرأة من تبعيتها للأخر عن طريق تعميق وعي المجتمع بضرورة مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي ،

وإتاحة الفرص للنساء للمشاركة في مناحي الحياة كآفة، واستثمار قدراتهن وطاقتهن في تقدم وتطور المجتمع وذلك انطلاقا من كونها مواطن له كافة الحقوق وعليه كافة الواجبات ،وتتطلب هذه العملية إحداث تغييرات جذرية لما هو سلبي بالموروث الثقافي إلى جانب إحداث تغييرات في القوانين فالتغييرات في القوانين وحدها لا تكفي لحدوث تمكين المرأة.

يشير مصطلح تمكين المرأة إلى تقوية النساء في المجتمعات المعاصرة وقد أصبح هذا المفهوم موضوعًا هامًا للنقاش خاصة في مجالات التنمية والاقتصاد، ومن الممكن أيضًا أن يشير مفهوم التمكين للأساليب التي تمكن الأجناس الأخرى المهمشة في سياقٍ اجتماعي أو سياسي معين.يُعنى المفهوم الأكثر شمولية لمصطلح تمكين المرأة بالأشخاص من أي جنس كان (مع التشديد على الفرق بين الجنس البيولوجي والجنس كدورٍ يؤديه الشخص) وبذلك يشير أيضاً إلى الأجناس المهمشة الأخرى في سياق سياسي أو اجتماعي معين.

يعد التمييز على أساس النوع من أكبر المشاكل التي تعرض لها الفكر النسوي لأنه موجود بين كل فئات المجتمع وفى المنظمات والمؤسسات. ويمكن التعبير على التمييز في ضوء النوع الاجتماعي بـ "التمييز" إلا أنه تمييزا معبراً عنه من خلال المواقف و السلوك للقدرة على القيام بالأدوار كما ينبغي، ودائما ما تكون قدرة الرجل هي العليا و قدرة المرأة هي الأدنى. حيث يؤكد هذا الاتجاه على أن المجتمع يتجه نحو الاعتقاد والإيمان بأن قدرة النساء العقلية والجسدية أقل من قدرة الرجال ولذلك فقد تم عزل واستبعاد النساء عن الأجواء الأكاديمية والاقتصادية والحياة العامة. ونتيجة لتلك السياسة فقد ظلت القدرات الحقيقية لكثير من النساء

غير مكتملةوأنه إذا ما قُدمت للرجال والنساء فرص متساوية في التعليم والحقوق المدنية، فمن الطبيعي أن يتقدم الرجال والنساء بنفس الدرجة.

يمكن قياس تمكين المرأة من خلال مقياس تمكين المرأة (GEM) الذي يوضح مدى مشاركة النساء في دولة ما في المجالات السياسية والاقتصادية، ويتم حساب هذا المقياس عن طريق رصد حصة النساء من مقاعد البرلمان وحصتهن في المناصب التشريعية والمناصب الإدارية والرسمية العالية وأعداد النساء من أصحاب المهن والعمال الفنيين. كما يحسب المقياس اختلاف الدخل المستحق بين الجنسين والذي يعكس درجة الاستقلال الاقتصادي للمرأة، ثم يُصنف المقياس الدول بناءً على هذه المعلومات. هناك مقاييس أخرى تأخذ بعين الاعتبار أهمية المشاركة النسوية والمساواة ومن ضمنها: مؤشر المساواة بين الجنسين ومؤشر التنمية المتعلقة بالجنسين(GDI)

وعرضت "فاليري برايسون" لأراء بعض الكتاب كالأتى:أكد الكاتب الفرنسي "كوندورسيه "على أن المرأة قادرة على الوعي والتفكير وأن لديها مهارات وقدرات شأنها شان الرجل ، وبناء عليه فلهن تلك الحقوق السياسية التي يتمتع بها الرجل ، ومن ثم لا يوجد سبب لحرمانهم من الحقوق السياسية من حيث المبدأ ،كما أشار "فون هيبل von Hippel" إلى أنه من غير المنطقي منع المرأة من الحقوق لمدنية والسياسية نظراً لطبيعتها البيولوجية ،وطالب بأن يحصل كل من الرجل والمرأة على حقوقا متساوية انطلاقاً من مبدأ المواطنة ، بعيداً عن الأدوار التقليدية للجنسين.

وعرضت كريس باسلى لرأى"وولف Wolf " في مؤلفها Beauty Myth حيث قالت وولف إنها تركز على تمكين الأفراد باعتبارهم محور برنامجها وهدفها

السياسي ...كما أكدت على أن منافسة الرجل وطموحه يقوض بطريقة ما سعى المرأة من أجل الحكم الذاتي وحق تقرير المصير.وإن تغيرات الشخصية الفردية في مجملها يتمثل في تفضيلها للتقاليد على المفاهيم الليبرالية مثل السلطة والتمكين.

كما تعتبر وولف المرأة فرداً من أفراد المجتمع وأنه إذا حصل الفرد على حقوقه فإن المرأة بدورها تحصل على كافة حقوقها كمواطن.كما أن تدعيم وعى أفراد المجتمع بمبادئ المواطنة سيؤدى تدريجيا إلى وجود جيل مثقف واعٍ بحقوق الأفراد بعيدا عن أي نوع من التمييز .

تشير بعض الكتابات إلى أن تمكين المرأة هو العملية التي تقود إلى التغير. وهناك تعريف للتمكين مؤداه "أنها عملية تشارك فيها النساء في السيطرة على حياتهن الخاصة من خلال معرفة حقوقهن والمطالبة بها في جميع مستويات المجتمع، على الصعيدين الدولي والمحلي " .

وتعد المشاركة من الأركان الأساسية لعملية تمكين المرأة حيث أن هذه المشاركة تتطلب وعى اجتماعي ومعرفة، فلا يوجد مشاركة بدون وعى فالوعي بالحقوق هو الدافع الأساسي نحو المطالبة بهذه الحقوق، ولما كانت المشاركة هي الطريقة التي يمكن من خلالها المطالبة بالحقوق فإن التمكين والمشاركة وجهان لعملة واحدة .

وترى باتيلولا سرلاث "Batliwala Srilatha*" تمكين المرأة هو تلك العملية التي تمكن المرأة من الحصول على قدر أكبر من السيطرة على الموارد المادية والفكرية ، والطعن في إيديولوجية النظام الأبوي والتمييز على أساس النوع ضد المرأة في كافة مؤسسات وهياكل المجتمع ...ومن نتائج التمكين إعادة توزيع السلطة بين

* باحثة وناشطة نسويه بالهند ولدت بجنوب الهند عام ١٩٥٢، حصلت على الماجستير في العلوم الاجتماعية من معهد تاتا بومباي وتعمل حاليا بجمعية البحوث المدنية بمركز هاورز بجامعة هارفارد ومن قبل عملت بمؤسسة فورد بنيويورك .

الأفراد والأجناس والجماعات والطبقات والطوائف والأعراق والجماعات العرقية. ومن وسائل التمكين تحويل هياكل التبعية ، من خلال تغييرات جذرية في القانون ... ".

إن جوهر تمكين المرأة يكمن في قدرة المرأة على التحكم بمصير بلدها. وهذا يعنى أن تمكين المرأة يجب أن يتم من خلال قدرتها على استخدام هذه الحقوق والقدرات والموارد من خلال فرص القيادة والمشاركة في المؤسسات السياسية .

ولقد اتضحت إستراتيجية التمكين في مؤتمر بكين عام ١٩٩٥ حيث اعتبرت المادة ١٨١ أن "تحسين وضع المرأة اجتماعيا و اقتصاديا وسياسيا عامل أساسي في سبيل تكوين حكومة شفافة ومسئولة، و أن مشاركة المرأة تحقق توازن يعكس بشكل صحيح التكوين الطبيعي للمجتمع والذي من شأنه أن يحقق مبادئ الديمقراطية والأداء الكفء .

كما نصت المادة ١٨٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن انخفاض نسبة النساء بين صانعي القرارات السياسية والاقتصادية على الصعيدين المحلي والوطني والإقليمي والدولي ويعكس الحواجز الهيكلية والسلوكية التي ينبغي التصدي لها من خلال اتخاذ تدابير إيجابية.

أما عن أهم التدابير اللازمة لضمان وصول المرأة على قدم المساواة والمشاركة الكاملة في هياكل السلطة وصنع القرار، فعلى الحكومة وضع أهداف محددة وتنفيذ تدابير واسعة النطاق لزيادة عدد النساء في مراكز صنع القرار مع التأكيد على تحقيق التمثيل المتساوي للمرأة والرجل، في كل المناصب الحكومية والإدارة العامة؛ وكذلك تشجع الأحزاب السياسية على إدماج المرأة في العملية الانتخابية وغير الانتخابية في المناصب العامة بنفس النسبة، على نفس المستويات التي

يتمتع بها الرجل؛ وعرض التأثير التفاضلي للنظم الانتخابية على التمثيل السياسي للمرأة في الهيئات المنتخبة.

ويمكن تصور تمكين المرأة بوصفه سلسلة متصلة من عدة حلقات متعلقة ومتداعمة على النحو التالي:

أ. العمل على تنمية الوعي الاجتماعي لكل من المرأة والمجتمع بوضع المرأة ،وحقوقها والفرص المتاحة لها ، والدور المتوقع منها والنتائج المترتبة على قيامها بهذا الدور.

ب. تنمية وعى المرأة بكيفية المطالبة بحقوقها والاستفادة من الفرص المتاحة لها، ورفض أي تميز ضدها أياً كان مصدر هذا التميز، وتشجيعها على المشاركة في صنع القرار السياسي سواء كناخبة أم مرشحة.

ج. اتخاذ التدابير اللازمة لتمكين المرأة ووصولها إلى مراكز صنع القرار السياسي.

ويدعي بورديو أن الهيمنة الذكورية لا تزال سمة رمزية وعملية في نتاج الحياة اليومية،كما يرى بيير بورديو أن النظام الذكوري أعمق تجذراً لدرجة يصبح معها في غنى عن التبرير كما أنه يفرض ذاته على أنه بديهي وكلى و يستمد قبوله من الاتفاق شبه الكامل من جانب البنيات الاجتماعية من ناحية والتقسيم الجنسي للعمل من ناحية أخرى .

وبهذا نجد بورديو يؤكد على دور التعليم في تعديل وتغيير الموروث الثقافي الذي يدعم النظرة الدونية للمرأة ويضع سقاً زجاجياً لطموحات المرأة .

كما أن المرأة تلعب دورا هاما في استمرار التسلسل الهرمي الاجتماعي القائم.هذا التسلسل الهرمي الاجتماعي هو البناء الاجتماعي والثقافي وإذا كانت النسويات

ترغب في تغيير الوضع الراهن ، ويجب أن تسعى أولا إلى أن تفهم كيف تبث هوية النوع، ومن ثم السعي إلى تغيير الثقافة ويؤكد بورديو على أنه لا يمكن تحرير ضحايا العنف الرمزي بمرسوم، بل قد يكون عندما يتم إلغاء القيود القانونية على أن يبدأ العمل بهذه القوانين عن وعى من أفراد المجتمع بضرورة إلغاء التميز على أساس النوع والمشاركة في تحول هذه القوانين إلى واقع فعلى معاش .

وفى محاوله من جانب المنتدى الاقتصادي العالمي لتقييم الفجوة بين الجنسين عن طريق قياس مدى قدرة المرأة في ٥٨ دولة على تحقيق المساواة مع الرجل في خمسة مجالات أساسية :المشاركة الاقتصادية والتمكين السياسي، والتحصيل التعليمي، والصحة، والرفاهية . توصلت الدراسة إلى أنه ما زال هناك تمييز على أساس النوع كما أنه في ظل زيادة الوعي الدولي بقضايا المساواة بين الجنسين نجد أنه لا توجد دولة تمكنت من القضاء على الفجوة بين الجنسين. ولكن أولئك الذين نجحوا في تضييق الفجوة هم بلدان الشمال الأوروبي ، منهم السويد. تليها نيوزيلندا (٦) ، كندا (٧) ، المملكة المتحدة (٨) ، ألمانيا (٩) واستراليا (١٠) ، والبلدان التي أحرزت تقدما كبيرا في العقود الأخيرة في إزالة العقبات التي تحول دون المشاركة الكاملة للمرأة في مجتمعاتها. فرنسا (١٣) الولايات المتحدة (١٧) أما عن الأداء الضعيف فنجد مصر تحتل المرتبة الدنيا (٥٨) .

أما عن التميز ضد المرأة في الدول العربية فقد أكدت "أمل الصباغ "على أن المرأة العربية لازالت تواجه تمييزاً يتمثل في العديد من المعوقات والتي منها :- المعايير الاجتماعية والمواقف العربية من التقسيم النوعي للدور .وافتراض أن الرجل هو المعيل الوحيد للأسرة.و "" مدونة قواعد الاحتشام "بموجبها شرف العائلة وكرامتها . هذا الرمز يفرض قيودا على التفاعل بين الرجال والنساء.و اختلال موازين القوى

في المجال الخاص الذي يؤثر على وصول المرأة في المجال العام. ويرتكز هذا الاختلاف على السلطة في قوانين الأسرة. 'وبالتالي يفترض أن نموذج الرجل مسئول عن دعم و حماية زوجته وعائلته يبرر سلطته على التفاعل والسيطرة على زوجته في المجال العام. وخلصت البحوث التي أجريت مؤخرا على المشاركة السياسية للمرأة العربية إلى أن 'المرأة ليست نشطة في السياسة لأن السياسة ليست مكانا آمناً ، واصفا التركيز على الأمن البشري لضمان أن المرأة يمكن أن تشارك بحرية دونالتهديدات عادةً ما ينظر إلى محاولات تمكين المرأة كجزء من جدول الأعمال الغربية إلا أن الإصلاحات ينبغي أن تأتي من الداخل، وأن المنظمات النسائية تعتمد على المحسوبية في أنماط القيادة ، ليحاكي بذلك الأبوية.

وقد توصلت "إلهام عبد الحميد'إلى أن هناك تمييزاً ضد المرأة يتمثل في عدة معوقات من أهمها:-

أ- المعوقات الثقافية :والتي تتمثل في النسق القيم والتراث الثقافي حيث إنه رغم اختلاف صورة المرأة مع القرن الجديد إلا أن الموروث الثقافي لا زال يؤثر إلى حد كبير على النظرة الاجتماعية للمرأة .مما أدى إلى أتساع الفجوة بين ما هو مقرر قانونيا وبين الممارسة الواقعية بفعل الثقافة الموروثة والسائدة.

ب- معوقات اجتماعية واقتصادية وتتمثل في تهميش المرأة سياسيا وإبعادها عن مواقع صنع القرار والمشاركة التشريعية .تفاقم الأزمة المالية وتفشى البطالة لعدم قدرة الهيكل الإنتاجي على استيعاب القوى العاملة بمصر مما أدى إلى ظهور اتجاهات سلبية نحو عمل المرأة.

مؤشرات تمكين المرأة

هناك بعض المؤشرات التي تحدد وتقيس تمكين المرأة من العمل في مختلف المجالات وكما يلي:

١. **التمكين السياسي**

- نسبة النساء في المجالس المحلية ومركز إتخاذ القرار.
- نسبة النساء في الخدمة المدنية
- نسبة النساء اللواتي سجلن ويحق لهن التصويت والانتخاب

٢. **التمكين الإقتصادي**

- التغير في نسبة معدلات التوظيف
- نسبة صاحبات الأعمال الحرة والمشاريع المستقلة
- نسبة مشاركة المرأة في سوق الأوراق المالية.

٣. **التمكين الإجتماعي**

- عدد النساء في منظمات المجتمع المدني
- حرية إتخاذ القرار في الإنجاب.
- مشاركة أفراد الأسرة في أعمال البيت وتربية الأطفال

معوقات تمكين المرأة

هناك بعض المعوقات التي تواجهها المرأة عند إنخراطها بسوق العمل وتلك المعوقات قد تتعلق بالمرأة نفسها أو بالمجتمع أو بيئة العمل .

أولا: ما يتعلق بالمرأة نفسها (معوقات ذاتية)

قامت الباحثة بتلخيص وإعادة صياغة هذه المعوقات كما يلي:-

- الضغوط النفسية التي تواجهها المرأة للالتحاق في الأعمال غير التقليدية.
- عدم قدرة المرأة على اتخاذ قرار التحاقها ببعض الأعمال.
- طول ساعات العمل خاصة في القطاع الخاص يحرم المرأة من الاهتمام بأسرتها.
- خضوع المرأة في معظم الاحيان لسلطة الذكور والقرارات التي تخص تعليمها وعملها.

ثانيا: ما يتعلق بالمجتمع:

- ضعف الوعي الاجتماعي بأهمية دور المرأة في التنمية.
- تحد العادات والتقاليد من التحاق المرأة بالكثير من المهن.
- عدم إقتناع المجتمع بانخراط المرأة في الأعمال التي يزاولها الرجال.
- ترفض أغلب الأسر السماح بالعمل في الأعمال التي فيها اختلاط بين الجنسين.

ثالثا: ما يتعلق ببيئة العمل (المعوقات التنظيمية والإدارية):-

- تعقيد الإجراءات الإدارية والأنظمة عند البحث عن عمل.
- الافتقار للإرشاد المهني المناسب .
- عدم توفر المعلومات بسهولة وبدرجة كافية بالنسبة لاحتياجات سوق العمل.

***المعوقات الاقتصادية**

- انخفاض مستوى الأجور المقدمة في القطاع الخاص مقارنة بالقطاع الحكومي.
- منافسة العمالة الوافدة على سوق العمل بسبب انخفاض رواتبها.
- عدم تناسب الراتب المعروض مع الجهد المبذول.
- عدم توافر المكافآت والحوافز المادية.

الدراسات العربية

١- **دراسة الجفري (٢٠٠٦) بعنوان "المرأة في الاقتصاد السعودي"**

هدفت الدراسة إلى تعزيز الإقتصاد السعودي من حيث مشاركة المرأة للرجل في العمل أسوة بمثيلاتها من النساء في المجمتع العربي ، وقد تم جمع البيانات في هذه الدراسة أستناداً ، على البيانات الإحصائية لعام ٢٠٠٤م،٢٠٠٥م

نتائج الدراسة:

- بلغ إسهام المرأة السعودية في سوق العمل ما نسبته ١٠.٣% في عام ٢٠٠٤م مقارنة ما نسبته ٥.٤% في عام ١٩٩٢م حسب إحصائيات وزارة الاقتصاد والتخطيط.
- التقدم الملحوظ في مجال تعليم الجامعي المرأة حيث بلغت النسبة ٥٦.٥ % لعام ٢٠٠٥م.
- زيادة نسبه العاملات في السعوديه تمثل في قطاع التعليم حيث بلغت نسبتهن ٨٢% من إجمالي العاملات في كافة القطاعات الاخرى، حسبما جاء في دراسة أجراها مركز رواج للاستشارات والتدريب.
- بالرغم من الارتفاع النسب في مخرجات التعليم الجامعي للنساء إلا أن الدراسة اثبتت ضعف مخرجات هذا التعليم ولا تناسب سوق العمل السعودي.

٢- دراسة شبانة (٢٠٠٩) بعنوان " تحديات مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل والتدخلات المطلوبة:دراسة كمية نوعية حول مشاركة المرأة في سوق العمل."

هدفت هذه الدراسة لتسليط الضوء على المؤشرات الحالية لمشاركة النساء في سوق العمل الفلسطيني،وإبراز السمات الأساسية للقوى العاملة النسوية من أجل رصد وتحليل واقع مشاركة المرأة في عملية الإنتاج ، أدائها في في سوق العمل والظروف الإقتصادية والإجتماعية التي تحيط بعمل المرأة في الأراضي الفلسطينية، من خلال مراجعة الوضع الراهن لمشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل والتدخلات المطلوبة على مستوى السياسات لتمكين المرأة من المشاركة في سوق العمل بشكل فعال وهي تهدف على وجه الخصوص إلى رسم خريطة حول الواقع الراهن لمشاركة النساء في سوق العمل الفلسطيني ، مع التركيز على ظاهرة تدني مشاركة المرأة في القوى العاملة ودرسة خصائص النساء خارج القوى العاملة،والعوامل الطاردة للنساء من سوق العمل .

نتائج الدراسة:

لقد برزت الدراسة إن مشاركة المرأة في القوى العاملة متدنية عموماً في الأراضي الفلسطينية وتنخفض مشاركة الإناث في عملية الإنتاج بشكل كبير خصوصاً في

قطاع غزه ، بينما بينت الدراسة أن تدني المشاركة النسوية مرتبطة بخليط من الأسباب يمكن عرضها على النحو التالي:-

- أسباب إقتصادية في مقدرة سوق العمل الفلسطيني على إستيعاب العرض من القوى العاملة النسوية وعوامل الطرد من السوق خصوصاً تدني الأجور وإنخراط النساء في العمالة الهامشية.
- أسباب إجتماعية مرتبطة بدخول المرأة إلى سوق العمل في سن متأخرة مقارنة مع الذكور
- أسباب إجتماعية وثقافية تتمثل في محدودية المهن والأنشطة الإقتصادية التي تتنافس عليها المرأة.

٣- دراسة الجهاز المركزي للإحصاء (٢٠١١) بعنوان " تمكين المرأة بيئة مساعده وثقافة داعمة في العراق"

هدفت الدراسة إلى التحقق من مدى توفر العوامل المساعدة لتمكين المرأة من تعليم وصحة وخدمات وعمل تشريعات ودراسة مستويات التمكين المختلفة على المستوى الفردي والاسري والمجتمع.

اعتمد البحث على تحليل البيانات الـ I-WISH من خلال تقسيم النساء إلى فئتين من سن ١٥-٥٤ سنة فئة تضم المتزوجات والبالغ عددهن ١٠٧٦٢ والفئة الاخرى تضم الفتيات الغير متزوجات والبالغ عددهن ٤٨١١ ، وذلك لتحقق من

مدى توفر العوامل المساعدة الغير مباشرة لتمكين المرأة على جميع المستويات الفردي والاسري والمجتمع، وقياس تبايناتها المختلفة (المناطق، العمر،الحالة الاجتماعية)،حيث شملت الدراسة ١٤ محافظة من العراق .

نتائج الدراسة:

- اهمية استمرار المرأة في التعليم وليس الوقوف عند مرحلة معينة كعامل مساعد للتمكين وإتخاذ القرار والمشاركة في الانشطة الاجتماعية المختلفة.
- اظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين المستوى التحصيل الدراسي كمتغير مستقل يرتبط بالعوامل الاخرى مثل العمل والزواج المبكر وغيرها من العوامل المساعدة.

٤- دراسة الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية (٢٠١١).بعنوان"الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان (٢٠١١م-٢٠٢١م)"

هدفت الدراسة الى توضيح المبادئ الاساسية للخطة الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان .أعتمدت الخطة الاستراتيجية على مبدأ المشاركة وذلك في اطار الصعوبات والتحديات التي تواجهها المرأة اللبنانية بمشاركة جميع الجهات الوطنية والرسمية والاهلية والاقليمية والدولية وذلك تعزيزاً للمرأة ودورها الفعال في الاسرة المجتمع.

نتائج الدراسة:

خرجت الدراسة بعدة اهداف استراتيجية لتمكين المرأة اللبنانية اجتماعياً واقتصادياً ، ثم قامت بوضع عدة مقترحات ومداخلات على المدى الطويل حتى عام ٢٠٢١م.

تم إيجاز هذه الاهداف في نقاط مهمة وهي:-

- المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات واتخاذ القرارات.
- توفير خدمات التعليم للمرأة والرعاية الصحية.
- تعزيز مشاركة المرأة في الحياة الإقتصادية ومساهمتها في حماية البيئة.
- القضاء على الفقر بتوفير عمل للنساء وحمايتهن من النزاعات والحروب".

٥- دراسة الاهدل (٢٠١٣) بعنوان "سوق العمل النسوي هل يلبي طموحاتالمرأة؟!"

هدفت الدراسة إلى معرفة أراء النساء اليمنيات حول تحقيق طموحاتهن من خلال العمل في سوق العمل النسوي في اليمن في ظل قلة الموارد المالية والمؤهلات العلمية المتدنية والمهارات التسويقية المعدومة لدى البعض، وقد أستخدمت الدراسة الجانب المسحي في جمع البيانات اللازمة للدراسة من عدة محافظات يمنية.

نتائج الدراسة:

- أظهرت الدراسة أن المرأة اليمنية رغم الظروف المعيشية الصعبة وإرادتها القوية من التغلب على الفقر.

- ان رأس المال بمفرده لا يعتبر عائقاً كبيراً أمام كثير من المشاريع التي تخطط لها النساء اليمنيات بل ارتفاع معدل الضريبة الحكومية هو العائق.
- ومن العوائق الاخرى التي تواجهه المرأة اليمنية هو عدم توفر المواد الخام والأيادي العاملة المؤهلة بخبرات إنتاجية وتسويقية قادرة على إحداث المنافسة والتغيير في سياسة العرض والطلب للمنتج المحلي.
- اثبتت الدراسة ان سوق العمل النسوي لا يلبي طموحات المرأة اليمنية لذلك خرجت هذه الدراسة بخطط مدروسة مع الجهات المختصة لتحقيق قفزة استثنائية ترفع من معنويات نساء الأعمال وتسعى لتحقيق طموحاتهن من خلال خلق فرص تعليمية وتدريبية قوية لتأهيل كادر نسائي على مستوى عالٍ من المهارة الإدارية والتسويقية.

الدراسات الأجنبية

١. **دراسة (Upadhyay ، ٢٠٠٥م) بعنوان** " Women's Empowerment in India"

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة تمكين المرأة في الهند على أن تعتمد بشكل كبير على عدة متغيرات رئيسية منها الموقع الجغرافي (مدني ،خط ريفي) ،المستوى التعليمي ، الحالة الاجتماعية والعمر،حيث يلاحظ ان هناك سياسات وطنية

واقليمية وقطاعية لتمكين المرأة في الهند وخاصة في المجالات الصحية والتعليمية والاقتصادية والسياسية، وعلى الرغم من ذلك لا تزال هناك هناك فجوة بينما تعلن عنه السياسات والمستوى الفعلي لتمكين المرأة.

شخصت الدراسة عدة أسباب لهذه الفجوة منها:-

- ما يتعلق بالقوانين والسياسات
- ومنها ما يتعلق بالعوائد الاقتصادية التي تعود على المرأة
- ومنها ما يخص انتهاك حقوق المرأة.
- فضلاً عن ذلك فإن هناك اسباب اخرى منها تقييد حرية حركة المرأة والحصول على التعليم والخدمات الصحية وضعف المشاركة في اتخاذ القرار وقلة الخبرة.

٢-**دراسة** Abdel Mowla(٢٠٠٦) **بعنوان** " Education and Economic Empowerment of Women in Egypt"

تهدف الدراسة إلى محاولة صياغة سياسة توضح العوامل المؤثرة على تمكين المرأة إقتصادياً وتعليمياً من خلال أربع مستويات وهي المستوى الحرفي ، ومستوى العمل في الشركات ،وعلى مستوى الاقتصاد ،وعلى مستوى الإقتصاد العالمي.

ومن أجل ذلك ركزت الدراسة على فحص العلاقة بين التمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة في مصر بإستخدام بيانات سوق العمل المصري لعام ٢٠٠٦م.حيث تم التركيز على قدرة المرأة على العمل بأجور جيدة ونوعية عمل جيدة.

خلصت الدراسة إلى إن التعليم يمكن المرأة من الحصول على القوة في سوق العمل، ويمنحها حظوظ تنافسية في الحصول على فرص العمل ، حيث اتضح إن المرأة تحصل على منفعة أكبر من الرجل عند حصولها على التعليم في مجال تحسين مخرجات سوق العمل.

كما خلصت الدراسة إلى ان التمكين التعليمي للمرأة يسهم يشكل كبير في تحسين تمكينها إقتصادياً ويعطيعها فرصة أكبر في تعزيز المشاركة الإقتصادية للمرأة في مصر.(Abdel Mowla)

٣-دراسة (DUFLO،٢٠١٢)بعنوان " Women Empowerment and Economic Development"

هدفت الدراسة الى بحث العلاقة بين تمكين المرأة والتطور الاقتصادي ،حيث افترض الباحث وجود علاقة قوية بين هذين المتغيرين حيث تم التركيز على دور المرأة في تحقيق التطور الاقتصادي وذلك ان معظم البحوث التي تمت بهذا

الاطار ركزت على دور الرجل في تحقيق التطور الاقتصادي بشكل حقق عدم العدالة بين الرجل والمرأة في هذا المجال.

كما قام الباحث بمرجعة الادبيات المرتبطة بالموضوع والجدل حول العلاقة بين تمكين المرأة والتطور الإقتصادي.

خلصت الدراسة الى ان تمكين المرأة سيؤدي إلى تحسين التطور الاقتصادي وتحقيق مستويات مرتفعة من الرفاهية وخاصة في مجالات الصحة والأغذية ، فضلاً عن انه من الضروري تحقيق موازنة بين دور المرأة ودور الرجل في تحقيق التطور الاقتصادي.

٤-دراسة **Blattman et- al (٢٠١٣) بعنوان** " Building Women's): Economic and Social Empowerment Thruogh Enterprise ""Uganda""

قام الباحثون بدراسة اثار منح المرأة وخاصة المرأة الفقيرة في أوغندا منح مالية وتدريب حول المهارات الاساسية على تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تصميم وتنفيذ برامج معده لهذا الغرض صممت من قبل منظمة ايطالية غير حكومية.

بلغت العينة ١٨٠٠ امرأة شابة فقيرة في ١٢٠ قرية تم اختيارها عشوائياً ، حيث طبقت هذه البرامج عليهن لفترة ١٨ شهر وتم تقسيم النساء إلى مجموعات تحت إشراف مشرفين مختصين، تم جمع المعلومات لفترة من ٢٠٠٩م لغاية ٢٠١٢م .

خلصت الدراسة إلى إن المرأة الفقيرة تمكنت من الحصول على منافع محددة من خلال إقامة أعمالهن الخاصة ، مما يعني ان البرامج المنفذه حققت قيمة أعلى من كلفتها وبشكل عام فإن الدراسة خلصت إلى إن التمكين الاقتصادي للمرأة يمكن ان يحقق لها اثار ايجابية خاصةً في المجال الصحي.

تجارب دولية

١- تجربة المجلس الأعلى للمرأة– البحرين

انشأ المجلس الأعلى للمرأة في البحرين في ٢٢ من أغسطس٢٠٠١، بموجب الأمر الأميري رقم (٤٤) لعام ٢٠٠١م ، ويتبع المجلس جلالة ملك البلاد ، تكون له شخصيته الاعتبارية ويعتبر المجلس المرجعلدى جميع الجهات الرسمية فيما يتعلق بشؤون المرأة . ويكون مقره مدينة الرفاع ، ويضم المجلس ١٦ عضواً من الإناث فقط، ومن إختصاصات المجلسهو إبداء الرأي والبت في الأمور المرتبطة بمركز المرأة بصفة مباشرة أو غير مباشرة . وبناءً على ذلك على كافة الجهات

الرسمية أخذ رأي المجلس الأعلى للمرأة قبل اتخاذ أي إجراء أو قرار بذلك. " ومن مهام المجلس ما يلي :-

- تلقي الطلبات الواردة الخاصة بشؤون المرأة وقضاياها ودراستها وتحليلها واقتراح سبل معالجتها.
- المشاركة في إعداد الخطط والاستراتيجيات المتعلقة بقضايا المرأة.
- التنسيق مع كافة أجهزة الدولة والأمانة العامة بالمجلس الأعلى للمرأة لمتابعة ومعالجة الطلبات الواردة وذلك وفقاً للسياسات والإجراءات المتبعة.
- جمع بيانات عن كافه أنواع الطلبات الوارده في قاعدة بيانات مركز معلومات المرأة
- العمل على تعديل أو تحديثبعض القرارات، أو أنظمة، أو تشريعات من واقع احتياجات المرأة وتقديم المقترحات والتوصيات من أجل تحسينها.
- المساهمة في نشر المعرفة بحقوق المرأة وأهميتها في النهوض بالمجتمع.
- المساهمة في توفير الاستقرار الأسري للأسرة البحرينية من خلال تقديم خدمة الارشاد والتوجيه في القضايا الأسرية. " (المجلس الأعلى للمرأة ، ٢٠١٤)

كما قام المجلس بوضع خطة وطنية للنهوض بالمرأة البحرينية في يناير ٢٠١٣م ،توضح التوجهات المستقبلية لبرنامج عمل المجلس القائمة على الشراكة في بناء التحالفات، بصورة تضمن إدماج احتياجات المرأة في مسار التنمية ،وتعتمد على

أحداث وقياس أثر فعلي لتحقيق شراكة متكافئة من أجل بناء مجتمع تنافسي مستدام ،كما قام المجلس بوضع برامج ومشاريع تمكن المرأة من العمل.

٢- تجربة المجلس القومي للمرأة – مصر

تأسس عام ٢٠٠٠م بقرار من رئيس الجمهورية، يتبع هذا المجلس رئيس الجمهورية وتكون له الشخصية الاعتبارية، ويكون مقره مدينة القاهرة ، ويضم ٢٧ عضواً من الذكور والإناث ، ومن خصائص هذا المجلسما يلي:-

- اقتراح السياسة العامة للمجتمع ومؤسساته الدستورية في مجال تنمية شؤون المرأة وتمكينها من أداء دورها الاقتصادي ودمج جهودها في برامج التنمية الشاملة.
- وضع مشروع خطة قومية للنهوض بالمرأة وحل المشكلات التي تواجهها.
- متابعة وتقييم السياسة العامة في مجال المرأة والعمل على تقديمالمقترحات والملاحظات للجهات المختصة في هذا الشأن.
- إبداء الرأي في مشروعات القوانين والقرارات المتعلقة بالمرأة قبل عرضها على السلطة المختصة، والعمل على تحيث أو تغيير القوانين والقرارات التي تلزم للنهوض بأوضاع المرأة.
- إبداء الرأي في جميع الاتفاقيات والمعاملات المتعلقة بالمرأة.
- تمثيل المرأة في المحافل والمنظمات الدولية المعنية بشؤون المرأة

- إنشاء مركز توثيق لجمع المعلومات والبيانات والدراسات والبحوث المتعلقة بالمرأة وإجراء والدراسات في هذا المجال.
- عقد المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش والبحث في الموضوعات التي تخص المرأة.
- تنظيم دورات تدريبية للتوعية بدورالمرأة في المجتمع وبحقوقها وواجباتها.
- إصدرا النشرات والمجلات والمطبوعات المتصلة بأهداف المجلس واختصاصاته بشكل دوري.
- دراسة الموضوعات التي يحيلها رئيس الجمهورية للمجلس.(المجلس القومي للمرأة ، ٢٠١٤)

قام المجلس بوضع برامج للتمكين الإقتصادي، والإجتماعي، والسياسي والتوعية بالحقوق التشريعية،والثقافة والإعلامية،وإدماج النوع في خطط التنمية،والدعم المؤسسي،كما قام المجلس بمناقشة العديد من القضايا التي تهم المرأة المصرية

٣-تجربة مؤسسة تمكين المرأة اليمنية

هي مؤسسة غير حكومية طوعية "غير ربحية " تأسست في فبراير ٢٠١١م في صنعاء ،،وتقوم المؤسسة على زيادة المشاركة النسوية في الأطر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتنموية وفي جميع جوانب المجتمع ،كما تقوم بعقد دورات تدريبية وتوعوية ،وحلقات دراسية ومؤتمرات وورش عمل التي بدورها تعزز تبادل

المعلومات بين النساء ،والتنسيق مع المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية وحركات حقوق الانسان. كما تعنى المؤسسة بحقوق المرأة وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين ،والمشاركة الاقتصادية والمشاركة السياسية وتعزيزها ، " ومن مهام المؤسسة:-

- دعم دور المرأة في عمليات صنع القرار
- تشجيع مشاركة المرأة في عملية التنمية، وتقويتها إجتماعياً وإقتصادياً وثقافياً وسياسياً
- دعم المرأة والشباب لإيجاد فرص العمل
- تعليم المرأة الحضرية والريفية على حد سواء
- توعية الناس بحقوقهم وحرياتهم
- تعزيز الوعي لحقوق المرأة وحقوق الإنسان.

٤- تجربة الإتحاد الوطني لنساء المغرب

أسسه الملك الراحل الحسن الثاني في ٦ من مايو ١٩٦٩م ،وهي منظمة غير حكومية ذات منفعة عامة، وتتحدد مهام الاتحاد الوطني للمرأة المغربية فيما يلي:-

- تمكين المرأة المغربية من تحقيق الاستفادة من قدراتهن الثقافية والمالية.
- حث المرأة المغربية على الإندماج والإستثمار في المجالات الاقتصادية، وذلك من خلال خلق تعاونيات ومقاولات خاصة، وغيرها.

- دعم وضعية المرأة على المستويين الثقافي والمادي.

قام الإتحاد بعمل عده أنشطة تركزت في الأنشطة الوطنية ،والانشطة الجهوية، الانشطة الدولية.

إن الحاجة للتمكين تنبثق من عدم قدرة الفرد أو مجموعة من الناس على تحقيق الطموح ليتمكنوا من استغلال كامل قدراتهم بسبب الحواجز المصطنعة التي أوجدها أفراد أو مجموعات أخرى في نفس المجتمع وهي تعبير عن ظاهره عدم المساواة الغير قابلة للجدل، وحالة الفصل والتهميش. فبالنسبة لاوكسفام (١٩٩٥) فان " التمكين يشمل تحدي الاضطهاد الذي يجبر ملايين من البشر من لعب ادوار في مجتمعاتهم في ظل شروط غير عادلة او عبر طرق تسلبهم حقوقهم الإنسانية. ويسلم اوكيكي (١٩٩٥) بان " التمكين معناه منح القدرة إلى أو السلطة أو تمكين الفرد أو مجموعة من الناس للحصول على القوة" أما بالنسبة لبتلوا (١٩٩٥) فتعريفها لمصطلح التمكين يتضمن ما يلي:

"التمكين عملية ونتيجة لها يتم من خلالها اكتساب من ليس لديهم القوة أو اللذين يملكون قوة اقل في المجتمع القدرة على السيطرة على المواد والمعرفة والتحديات وإيديولوجيات التمييز وتحويل المؤسسات والهياكل التي لا تقدم فرص متساوية ولا تتيح السيطرة على الموارد والتي تعمل على استدامة وإطالة أمد هذا الوضع".

إن التعريف السابق يبين أن معنى التمكين هو أن الأشخاص اللذين لم يكن لديهم القدرة في السابق أو الاستطاعة بسبب الظروف المحيطة أو الإنكار أو الفشل، ولذلك أصبحت قضية تمكين المرأة جزء من النقاش العام بيد انه تم إساءة تفسيرها بطرق عديدة. فالغالبية العظمى يرون بان هذا المصطلح يقصد به تمكين المرأة لمقارعة الرجل بما في ذلك أزواجهن، ولذلك فان أي ذكر لهذا المصطلح يولد دلالات عاطفية قوية تعبر عن نزعات عنف ثوري من نوع أو من آخر يعتقد بأنه سيتم تنظيمه (أي العنف) من قبل النساء ضد المؤسسات القائمة. ومنذ أيام يورن فان اضطهاد النساء قد شكل حيرة كونية عظمى ومصدر قلق للعديد من المؤسسات الدولية مثل المنظمة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الخ، وعليه فان مفهوم التمكين المبني على الحد من وطأة الاضطهاد للمرأة قاد إلى تأسيس صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة (يونيفيم) والذي حدد له مهمة رئيسية لتشجيع مشاركة المرأة في عملية التخطيط والتنفيذ التنموي.

لمحة عامة حول تمكين المرأة في العالم الأفرو- عربي

ينظر الى قضية المرأة بشكل مختلف في سياق العلاقات الاجتماعية بما في ذلك الأنشطة الاقتصادية. وقد شكل هذا عائقا حتى في ظل محاولة الحركات

الديمقراطية توسيع قاعدة المشاركة الشعبية للمرأة. ويخطئ من يفترض بان مشكلة المرأة الافرو– عربية قد تم حلها بالكامل من خلال المبادرات المختلقة للانعتاق: مؤتمر بيجين ١٩٧٥، ١٩٨٥، ١٩٩٥ والعقد الدولي للمرأة والاستراتيجيات الخاصة بتسريع تعليم الفتاة.. الخ.) أو من خلال الجهود التعاونية للمنظمات الحكومية والغير حكومية. يظل هناك بعض أشكال عدم المساواة والفصل والتي تم تثبيتها على مدى قرون من الزمن وتعزيزها من خلال الهياكل التي يسيطر عليها الرجل على الرغم من وجود الأدوات المخالفة الصادرة عن الأمم المتحدة والجهود المشتركة للحكومات الأفرو–عربية والعديد من المنظمات الغير حكومية الهادفة إلى القضاء على التمييز ضد المرأة.

وتعتبر العديد من النساء الإفريقيات والعربيات والمجتمعات التي يعشن فيها في حالة أسوءا اليوم من تلك التي كانت سائدة قبل عقد مضى، بالرغم مما وفره برنامج عمل بيجين والالتزامات الحكومية المختلفة الناشئة منه والتي قدمت في المؤتمر الدولي أو التصديق من قبل الأمم المتحدة أو الأجسام الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي والإعلانات الصادرة عن الدول الأعضاء. فبالنسبة لملايين من

النساء الأفرو–عربيات، لازال الجوع والعنف والفقر والتهميش والحرمان والتمييز حقيقة يومية ماثلة.

ولم تحقق المرأة الأفرو–عربية أي مكاسب ذات معنى من جراء النمو المستدام في الإقتصادات الوطنية خلال الأعوام الماضية. فقد أدت عمليات التحرير والخصخصة وأنماط هجرة العمالة والتغيير الناتج عنها في بناء الأسرة إلى زيادة التهميش للمرأة. واليوم تعتبر المرأة العمود الفقري للاقتصاد الغير منظم وخاصة في القطاع الزراعي، لكنها غير قادرة على الوصول إلى موارد الإنتاج بما في ذلك الإقراض والأرض والدعم الفني والخدمات الداعمة.

ونجد أن ما حققته الدول الأفريقية والعربية من انجازات ملحوظة هي في مجال زيادة نسبة مشاركة المرأة نتيجة للحصص التي خصصتها الحكومات للمرأة في المجالس الوطنية والتشريعية. فحصة المرأة في أفريقيا من مقاعد البرلمانات على سبيل المثال، ارتفعت من ٧% عام ١٩٩٠ إلى ١٧% عام ٢٠٠٧ (يونيفيم، ٢٠٠٨) وهذا ينسجم مع التقدم المحقق على المستوى العالمي. ويأتي ترتيب رواندا اليوم من بين أوائل الدول في العالم من حيث عدد النساء المنتخبات إلى البرلمان حيث يفوق عدد النساء عدد الرجال في البرلمان كما بينته النتائج المؤقتة للانتخابات. وفي نفس السياق فقد خرجت من أفريقيا أول امرأة رئيسية لليبريا

بشخص الين جونسون سيرليف. كما أن العديد من النساء الأفريقيات قد حققن مكاسب انتخابية في مواقع صنع القرار فهناك قيادات نسويه بارزة مثل نائبة رئيس جنوب أفريقيا السيدة/ فومزيل ملمبونغكوكا ورئيسة وزراء الموزمبيق السيدة/ لويزا دياغو. كما أن البعض قد خدمن في مواقع الرئيس بالإنابة في بوروندي وغينيا– بيساو. ويعتبر انتخاب السيدة الين جونسون سيرليف رئيسة لجمهورية ليبيريا العلامة البارزة الكبرى للمرأة في أعلى مستويات السلطة في أفريقيا.

وفي معظم الدول العربية تقريبا تم تقديم امتيازات انتخابية للمرأة ولم يتبقى سواء المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة حيث لا يسمح للمرأة التصويت أو الترشح ذلك لأنه لا يوجد في كلا البلدين مجالس تشريعية منتخبة. وقد تحسن الوضع قليلا في الكويت بالفوز الذي حققته المرأة في الانتخابات الأخيرة التي أجريت هناك.

وعلى أي حال فان ملاحظة تقرير التنمية البشرية العربي لعام٢٠٠٥ حول بقاء العملية السياسة العربية بعيدة كليا عن التمثيل الحقيقي للمرأة واحتياجاتها وهمومها. ويؤكد التقرير أيضا أن تمثيل المرأة في المواقع القيادية يبقى إلى حد كبير تمثيل تجميلي بوجود القليل من النساء في مواقع قيادية من دون أي سلطة حقيقية. كما أن التقرير يؤكد أن القرار الحقيقي في العالم العربي، على جميع الأصعدة، لازال

في يد الرجل حيث يحاجج التقرير ان وجود المرأة في اغلب الأحيان هو وجود رمزي من خلال وجود امرأة أو اثنتان في حقائب وزارية صغيرة مثل وزارة المرأة / الشئون الاجتماعية ومشروطة أيضا: تعتمد على حجم الضغط المحلي والخارجي خلال فترة التعيينات كما أنها خاضعة لمزاج القيادة التي يسيطر عليها الرجل.

ويشير التقرير أيضا إلى أن بعض الحكومات العربية تقاوم عملية تمكين المرأة لان توسيع المشاركة للمرأة في السياسة سيشتت السلطة بشكل أوسع على جميع الأصعدة في المجتمع وبالتالي تقليص سيطرة القادة الحاليين و هذا ما ينطبق على أفريقيا كذلك.

في غالبية المجتمعات حول العالم، ولقرون عديدة، ظل النطاق السياسي يحدده ويسيطر عليه الرجال الأقويا، وبالتالي فان غياب المرأة في الهياكل السياسية الثابتة يعزى إلى القوى الأبوية والإقطاعية والرأسمالية والتي أبقت المرأة خارج نطاق المحيط العام وحصرت عملها داخل الأسرة أو في الأعمال الدنيا قليلة الأجور . كما أن الدراسات تشير إلا أن الاستعمار كان عاملا لإخضاع المرأة واستثنائها من السياسة.

وكاستجابة لغياب السلطة لدى المرأة، فقد أصبح مفهوم " التمكين" قضية مركزية في تعريف السياسة من قبل المناصرين لمساواة المرأة. فالتمكين يؤخذ على انه

عملية يتم من خلالها اكتساب شخص مضطهد بعض السيطرة على مجريات حياته من خلال المشاركة مع الآخرين في تطوير الأنشطة والبنيان التي تتيح للشعب مشاركة اكبر في الشئون التي تؤثر عليه تأثيرا مباشرا. ومن خلال التمكين للمرأة اجتماعيا، فالمقصود هو تحرير المرأة من العمل التقليدي الممل داخل الأسرة، ومع الوقت يمكن أن تشارك في العمل السياسي الذي يسعى إلى تحقيق مصلحتها في المستويات المحلية والوطنية والدولية وفي جميع الأصعدة السياسة بفعالية كبرى ، أي إن العملية المتعلقة بتوليد واستخدام القوة لإحداث التغيير الاجتماعي هو نشاط سياسي.

لا يمكن الحصول على تنمية حقيقة عندما تكون المرأة، والتي عادة ما تشكل نصف المجتمع وفي حالة جنوب السودان ٦٠% من المجتمع، مستبعدة من السلطة ولا يتم تمثيل احتياجاتها ومتطلباتها بكفاءة ولا تتخذ القرارات التي تأخذ بعين الاعتبار مصلحتها. فينبغي على المرأة أن تستمر في سعيها لتغلب على التحديات الجديدة لتعزيز سلطتها ومكانتها حتى ولو كانت الفرصة السياسية المتاحة أمامها ضئيلة. وفي ذات الوقت فان مجرد حضورها لا يضمن التغيير لصالح المرأة فحسب، بل يتيح لها استعراض قيادتها السياسة السليمة وإدراكها بحاجة المرأة وأهمية المساواة بين النوع الاجتماعي والتي بمجملها تفتح الأبواب أمام الأجيال الجديدة من القيادات النسائية.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار الحالة الصحية للمرأة الأفرو- عربية على ضوء المعايير القياسية الدولية لحقوق الإنسان حول الحق بالصحة، يمكننا أن نرى بوضوح بان حقوق المرأة في الصحة قد تم انتهاكها وتجاهلها. ففي السودان – على سبيل المثال، أسهمت الحرب الأهلية وانتهاكات حقوق الإنسان في خلق واقع يتسم بالجوع المزمن والأزمات الاقتصادية وخسائر كبيرة في الأرواح وانتشار الإمراض، ومما فاقم الوضع، غياب الدواء والمرافق الصحية والتي تحملت المرأة العبء الأكبر منه جراء ذلك. وبالرغم من أن صحة جميع الناس تتأثر من جراء الحروب، إلا أن صحة المرأة تتأثر بشكل اكبر. وعلى سبيل المثال، إذا ما مرض الأطفال أو المسنين في الأسرة، فا العبء الأكبر يقع على المرأة للعناية بهم خاصة وان إمكانية الحصول على العناية الصحية المناسبة صعبة بسبب عزلة جنوب السودان وغياب وسائل النقل المناسبة مما يؤدى إلى تدهور الوضع الصحي للناس وبالتالي فان المرأة تستمر بالمعاناة التقسية والبدنية.

وهذا الوضع مخالفة صارخة لحكم المادة رقم ١٦(١) و (٢) من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والمادة رقم ١٢(١) و (٢)، د) من العهد الدولي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

فلكل ثقافة عادتها ومحرماتها وما يميز الثقافة الإفريقية هي أنها تفرض محرمات على المرأة وخاصة أثناء الحمل والتي تضر بالمرأة. على سبيل المثال، في بعض الثقافات لا يسمح للنساء تناول البيض أثناء الحمل كونها حامية الحياة.

وفي بعض الثقافات يفرض على المرأة أن تتزوج في سن مبكر لكي تمارس المعاشرة حتى قبل أن تنمو أعضائها الإنجابية مما يشكل خطرا على صحتها أو حياتها أثناء الحمل أو أثناء لولادة. كما أن الاعتقاد السائد في الحصول على ابن لتامين مستقبل الأسرة يشجع المرأة على إنجاب العديد من الأطفال وتكرار الحمل حتى قبل أن تتعافي بالكامل من الحمل السابق، الأمر الذي يحمل في طياتها خطورة بالغة على صحتها ومع ذلك فان الأمراض المرتبطة بالولادة لا يعترف بها بشكل كافي في المجتمعات التقليدية ، الافرو–عربية.

وفي كثير من الثقافات، فان المرأة تعتبر الشريك الأضعف في الزواج بحيث يعتبر كلما ما تمتلكه من حق زوجها وأسرته، وكان يعتبر ذلك في الماضي نوع من الحماية للمرأة في سياق الأسرة الممتدة؛ بينما اليوم – حيث أصبحت الملكية للأرض ملكية فردية وبالتالي أصبح الفقر يؤثر على الفرد– تجد المرأة نفسها مهمشة بالرغم من أنها المنتج الأساسي للسلع الزراعية.

لقد ظلت المرأة، ولفترة طويلة من الزمن، معتمدة على الرجل التي تعتبره على أنه المصدر الوحيد لأمنها إلا أن هذا يتغير في عالم اليوم مع زيادة عدد النساء اللاتي تعيل الأسرة وتوفر الدخل والخدمات التي تحتاجاه أسرتها. ففي مثل هذه الأسر فان صحة جميع أفراد الأسرة يصبحون عرضة للخطر عندما لا تتمكن المرأة من الوصول إلى مرافق العناية الصحية لأي سبب من الأسباب.

تنص المادة رقم ٢٦(١) و (٢) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة رقم ١٣(١) من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على حق كل إنسان بالتعليم وتحث الحكومات على إتاحة التعليم للجميع. ولكن بالنظر إلى وضع المرأة الافرو– عربية في ضوء أحكام هاتان الاتفاقيتان، يمكن للمرء أن يحاجج بان حق المرأة في التعليم قد تم انتهاكه أيضا. وبدون ذكر المكاسب، تبقى مسالة الأمية هي لب مشكلة التمكين في الدول الإفريقية والعربية حيث لازالت غالبية النساء والبنات في هاتين المنطقتين تتصارع مع مشكلة المهارات الأساسية للقراءة والكتابة (اليونيسيف، ٢٠٠٣، وحيث يشير إجمالي معدل الالتحاق (٢٠٠١) بان ٧١% من الأطفال خارج النظام الدراسي من البنات. ووفقا لأرفولARFOL (٢٠٠٠) فان معدل محو الأمية يقدر ب ٨٥% بين الرجال و٤١% فقط بالنسبة للنساء في نيجيريا. ويضع تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ٢٠٠٢ نسبة الأميات عند ٥٧% بينما نسبة

الأميين ٣٤% فقط. وفيما قد يبدو هذا الفارق غير مهم، إلا انه يعتبر غير مقبول للغاية إذا ما أردنا تحقيق الأهداف الألفية للتنمية. ففي نيجيريا تشكل المرأة والبنات ما نسبته ٤٩.٦٩% (سابا ١٩٩٣) من إجمالي عدد السكان. وتشكل نسبة الأمية بين النساء ٦١% من أحمالي عدد السكان مقابل ٣٧.٧% في أوساط الرجال. وهذا يبين أن هناك تمييز ضد المرأة في إمكانية الوصول إلى الخدمات التعليمية لأسباب اجتماعية واقتصادية. وأفظع نوع من هذا التمييز ربما يكون في منع البنات من الالتحاق بالمدرسة في بعض المجتمعات، وربما أن هذا قد أدى إلى إلحاق أفدح ضرر اجتماعي في القرن العشرين عندما تحرم مجموعة كاملة من الإناث من حقهن في التعليم بسبب الفروق الاجتماعية.

فهناك مجموعة واضحة من المشاكل تعاني منها المرأة الإفريقية والعربية وجميعها بسبب الأمية. ويعني هذا بالضرورة أن الجز الأكبر من عملية التمكين يعتمد على تعليم المرأة. وتكمن جذور المشكلة في الأهمية التي تضعها المرأة ذاتها في التعليم حيث وان غالبة النساء يعتقدن إن حياة المرأة الناجحة تكمن في محيط أطفالها وزجها والأعمال المنزلية حيث يمنع غياب الطموح الشخصي للمرأة من التفكير في متابعة الأهداف والغايات التعليمية والتي يمكن أن يكون له الأثر الأكبر على حياتها. أما في حالة المرأة العاملة في الحضر فهناك ميل إلى التخلي عن متابعة

مزيد من التدريب بسب ضغط العمل والمنزل والأسرة والتكاليف المبالغ فيها في التعليم العالي.

إن الفكرة العامة من التعليم ومشاركة المرأة سياسيا على قدم المساواة مع الرجل، يدفع الرجل إلى التفكير بان المرأة تنافسه وان المرأة لا ترغب في الحفاظ على دورها التقليدي في تربية الأطفال وتحمل المسؤوليات المنزلية. وقد أدى هذا الاعتقاد الخاطئ إلى زيادة تردد الرجل في الزواج من المرأة المتعلمة ويفضل الزواج من النساء الغير متعلمات أو ممن لديهن قليل من التعليم لكي تركز جل جهدها عل المنزل، عل سبيل المثال.

المراجع:

1. Brown, David, Pierre Bourdieu's "Masculine Domination" Thesis and the Gendered Body in Sport and Physical Culture , p.165 , 20/10/2010 https://ore.exeter.ac.uk/repository/bitstream/handle/10036/37112/Pierre%20Bourdieu.pdf?sequence=1 .

2. Ashall, Wendy , Masculine Domination: Investing in Gender? , Studies in Social and Political Thought , p 32 ,22/10/2010, http://bracorotar.files.wordpress.com/2010/10/9-ashall-investing-in-gender-o-bourdieuju-issue-9-2.pdf

3. Developing indicators for the undp gender programme , http://www.un.org.pk/gen_indi.htm
4. K. Muraleedharan , measuring empowerment : conceptual cobwebs and empirical evidences from acomparative inter- stase perspective , www.siyanda.org/.../__measuring_empowerment_conceptual_cobbwebs_abd_empirical_evidence_from_and_inter_state_perspective_071011023210.d
5. Poverty and Social Exclusion: Report Request of Directorate General for Employment ، Social Affairs and Equal Opportunities،2010،p.(6)
6. Robert Adams : social Work and Empower ment. London. macmilian Press (11).P.P 37. 40.
7. Beasley, Chris, Gender & sexuality: critical theories, critical thinkers, SAGE, London, 2005 . p. 33.
8. Bryson, Valerie, Feminist Political Theory: An Introduction, Macmillan, Basingstoke, 992, p. 19.
9. Kaur , Gurnam, guru granth sahib and empowerment of women , p. 5 ,
10. Saadia Zahidi, Women's Empowerment :Measuring the Global Gender Gap , , World Economic Forum , Switzerland , 2005 .www.weforum.org/pdf/Global_Competitiveness.../gender_gap.pdf

11. Sabbagh ,Amal ,The Arab States: Enhancing Women's Political Participation , in" Women in Parliament: Beyond Numbers" op:cit , p. p.52-71 .

12. Grown, Caren, Geeta Rao Gupta and Zahia Khan, Promises to Keep: Achieving Gender Equality and the Empowerment of Women, April 18, 2003 , http://scholar.google.com.eg/scholar?q=Achieving+Gender+Equality+and+the+Empowerment+of+Women+2003&hl=ar&as_sdt=0&as_vis=1&oi=scholart
13. W.Daved Larsson: community Development. In Encyclopedia social Work. CN.Y :.A.S.W.1995 p.560
14. The United Nations Fourth World Conference on Women: Platform for Action, (China:1995): http://www.un.org/womenwatch/daw/beijing/platform/decision.htm
15. Abdel Mowla,(2006):Education and Economic Empowerment of Women in Egypt,Education,P8. Available at: www1.aucegypt.edu/src/.../Somaya_2.pdf.
16. Blattman, Christopher, Green, Eric, Annan, Jeannie and Jamison, Julian (2013): Building Women's Economic and Social Empowerment Thruogh Enterprise "Uganda, https://www.poverty-action.org/.../wings
17. Carel Germain and Alex: Gitterman Ecological Perspective، Encyclopedia of Social Work ،N.A.S.W،N.Y،1998،p.(821).
18. Doly Gerald: "Programs Dealing with Homelessness in united states، Rout led press، London ،2004،p.(34).
19. Duflo,Esther (2012):"Women Empowerment and Economic Development Journal of Economic Literature, vol 4 No 50,P.1051.
20. Jo Rowland: "empowerment examined in Mary Anderson Development and Social Diver"،Oxford،Publication،Irland،1999،p.(88).
21. Malhotra ,Anju . Conceptualizing Women's Empowerment: A Background Note for E-discussion, Prepared For UNDP Solution Exchange, January, 2007, www.solutionexchange-un.net.in/gender/e.../disc03-t01-res01.doc
22. Report by Center for Analysis of Social Exclusion، Social Housing and Social Exclusion،London،2011.
23. Upadhyay, Reecha (2005): Women's Empowerment in India.Available at :asiafoundation.org/publications/pdf/866

24. www.globalsikhstudies.net/.../Gurnam%20Kaur%20GGS%20&Empowerment%20of%20women.Doc
٢٥. أحمد شفيق السكري : قاموس الخدمة الاجتماعية ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠١.
٢٦. إلهام عبد الحميد ، المرأة بين التميز والمشاركة ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ، القاهرة ، ٢٠٠٤
٢٧. علي عبد الرازق جلبي ، طارق سيد أحمد الخليفي ، هاني خميس أحمد عبده ، القاموس العصري في العلم الاجتماعي ، مطبعة البحيرة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٧ .ص ٨٩ .
٢٨. رشاد أحمد عبد الطيف، علي عباس دندراوي.مهارات واستراتيجيات الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية، (الجيزة : مطبعة العمرانية للأوفست / ٢٠٠١
٢٩. طلعت مصطفى السروجي:تمكين الفقراء استراتيجيات بديلة،القاهرة،مكتبة الأنجلو المصرية٢٠١١
٣٠. ٢ ـ أحمد وفاء زيتون : دراسات في القصر والتنمية (الفيوم : مكتبة الصفوة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠)
٣١. أمل جابر حسن خليل عفيفي : تقويم أداء الجمعيات الأهلية في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية،رسالة ماجستير غير منشورة ، تخصص تنظيم مجتمع،٢٠٠٩
٣٢. الاتحاد الأفريقي(٢٠٠٨) مذكرة مفاهيمية حول المؤتمر القاري للتمكين الاقتصادي للمرأة الإفريقية في سياق التكامل (١٧-١٩ مارس،٢٠٠٨، ليلونجي مالاوي.
٣٣. الاتحاد الوطني لنساء المغرب ،تجربة الاتحاد الوطني لنساء المغرب، متاح في /http://www.unfm.ma/unfmar
٣٤. أحمد،رزان(٢٠٠٨).إدارة التمكين.كلية الإقتصاد،جامعة دمشق،دمشق،سوريا.
٣٥. الأعرجي،عاصم(١٦،٢٠١٤ أكتوبر).معوقات مساهمة المرأة العمانية في التنمية الإدارية وإمكانات تجاوزها.دور المرأة العربية في التنمية الإدارية.معهد الإدارة العامة إدارة البحوث،مسقط،سلطنة عمان.
٣٦. الأمم المتحدة:"مؤتمر القمة العالمية بالتنمية المستدامة، جوهانسبرج، جنوب أفريقيا،٢٠٠٢.
٣٧. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العربية.www.undp.org
٣٨. الجهاز المركزي للإحصاء(٢٠١١).تمكين المرأة بيئة مساعدة وثقافة داعمة،العراق، متاح في www.cosit.gov.iq/images%5Cpublications%5CIWish

٣٩. حافظ،فاطمة(٢٠٠٨).تمكين المرأة الخليجية جدل الداخل والخارج.أبوظبي،الإمارات العربية المتحدة:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

٤٠. السيد عبد الحليم الزيات:"التنمية السياسية "، الجزء الأول، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢،
٤١. السيد،.رشا مصطفى،منصور (٢٠١٠).النوع الإجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي.منظمة المرأة العربية:القاهرة،مصر.
٤٢. شبانة،لؤي،صالح،جواد(٢٠٠٩). تحديات مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل والتدخلات المطلوبة:دراسة كمية نوعية حول مشاركة المرأة في سوق العمل.الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،مركز المرأة الفلسطيني للأبحاث والتوثيق،الضفة الغربية،فلسطين.
٤٣. الشتيوي،عبدالله صالح،ال بشر، عبدالله عبد الرحمن، المحيميد، علي بن محمد، الحقباني، مفرج بن سعد، الطريقي، احمد بن باتل،ابا الخيل، محمد عبدالله والطياش نورة بنت عبدالله (١٤٢٩هـ).توظيف المرأة السعودية في القطاعين العام والخاص(المعوقات-الحلول)،المملكة العربية السعودية، اصدار مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، الادارة العامة لبرامج المنح التقنية.
٤٤. شين، ام جي، فانيك وكار، أم (٢٠٠٤)- إدماج التشغيل الغير منظم والنوع الاجتماعي للتخفيف من الفقر، ورقة عمل للكومنولث.

٤٥. عبد الحليم رضا عبد العال : الخدمة الاجتماعية المعاصرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٠، ص٥٣ .- ٣
٤٦. المجلس الأعلى للمرأة ، تجربة المجلس الأعلى في البحرين ،متاح فيhttp://www.scw.gov.bh
٤٧. محمد جابر عباس: إسهامات المنظمة الدولية غير الحكومية في تمكين جمعيات تنمية المجتمع المحلي من تحقيق أهدافها، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ٢٠٠٣) ص ص ١٥١-١٥٢.
٤٨. محمد زكي أبو النصر: "اغتراب الرعاية الاجتماعية في مجتمع الرفاهة "، المكتب الجامعي الحديث. الاسكندرية،٢٠١٠،
٤٩. مطبوعات الوكالة الأمريكية للتنمية (٢٠٠٥) بدائل التنمية بإدماج النمو الداعم للنوع الاجتماعي والفقراء.

٥٠. مكتب العمل الدولي: "التنظيم من اجل العدالة الاجتماعية "، التقرير الأول، الدورة(٩٢)،جنيف،٢٠٠٤.

٥١. اليونسكو(٢٠٠٢) التعليم المفتوح وعن بعد: الاتجاهات والاعتبارات للسياسات والاستراتيجيات، باريس. اليونسكو.

لا تنمية بدون مشاركة المرأة.
المرأة هي المجتمع.
المرأة الماضي والحاضر والمستقبل.

كتبه

حازم محمد إبراهيم مطر

قسم التخطيط الاجتماعي

كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة حلوان

hazemmattr25@gmail.coml

01096742439